Sharif Mahmoud

مركز البحوث والدراسات الكويتية

العلاقات الكويتية - اللبنانية

(١٩٦٢ - ٢٠٠٠)

التشابه والقدر المشترك

حمزة عليان

إبريل ٢٠٠٠م

العلاقات الكويتية اللبنانية

Sharif Mahmoud

مركز البحوث والدراسات الكويتية

العلاقات الكويتية - اللبنانية

(١٩٦٢-٢٠٠٠)

التشابه والقدر المشترك

حمزة عليان

أبريل ٢٠٠٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى كل من زرع وأضاف بذرة صالحة في نماء هذه العلاقة بين الكويت ولبنان.

وإلى أبنائي الذين تفتحت عيونهم على أرضها.

حمزة عليان

تقديم

بلدان صغيران ، أحدهما على المتوسط ، والآخر على الخليج العربي . . موقعان استراتيجيان يربطان دولاً بدول وقارات بقارات . . الأول حباه الله جمال الطبيعة . . والثاني أغْدَقَ عليه نعمة «الذهب الأسود» .

متشابهان يواجهان مصيراً وقدراً واحداً . . وكلاهما دفع ثمن موقعه وتميزه .

ولأنهما متشابهان ، فقد كانت علاقتهما حميمة ، دافئة ، متميزة . . الرسمية منذ ما يقرب من نصف قرن ، والشعبية منذ ما يزيد على ثلاثة أرباع القرن .

من هذه الزاوية ، كان كتاب «العلاقات الكويتية - اللبنانية» حاولت فيه ، تقديم مادة ، تلقي الضوء على مسار تلك العلاقات بأوجهها المختلفة ، من خلال معلومات موثقة ، كما حدثت وبشهادات حية من شخوصها .

وفوق هذا وذاك ، هي محاولة متواضعة ، لم تكن لترى النور لولا المبادرة الطيبة من مركز البحوث والدراسات الكويتية وبتشجيع من رئيسه الدكتور عبدالله يوسف الغنيم الذي وقف وراء هذا العمل .

حمزة عليان

الكويت

مارس ٢٠٠٠

Sharif Mahmoud

تاريخ الدبلوماسية الكويتية في لبنان

شهادات ووثائق

سفراء الكويت في لبنان

(١٩٦٣ - ٢٠٠٠)

محمد أحمد الغانم	(١٠/ ٥/ ١٩٦٣ - ٥ /١٢/ ١٩٦٤)
خالد محمد جعفر	(٦ /٩/ ١٩٦٥ - ٣ /٢/ ١٩٧٠)
محمد يوسف العدساني	(٧ /٤/ ١٩٧٠ - ٦ / ٩/ ١٩٧٦)
عبدالحميد عبدالرزاق البعيجان	(٣ /١٢/ ١٩٧٦ - ٦ / ١/ ١٩٨٣)
أحمد عبدالعزيز الجاسم	(٢٥/ ١/ ١٩٩١ - ١٧/ ١١/ ١٩٩٣)
أحمد غيث عبدالله	(٣٠/ ١١/ ١٩٩٣ - ٣١/ ١٠/ ١٩٩٥)
عبدالعزيز عبدالقادر الكندري	(٧ /١٢/ ١٩٩٥ - ٢٧/ ٨/ ١٩٩٨)
محمد سعد الصلال	(٣٠/ ٩/ ١٩٩٨) - ومايزال

تاريخ الدبلوماسية الكويتية في لبنان

شهادات ووثائق

بعيدا عن المعاني «القاموسية» لمصطلح الدبلوماسية وما طرأ عليها من تغيرات ، عبر التجارب الإنسانية الطويلة ، يبقى الدور الشخصي للدبلوماسية ، هو ما يميز علاقة هذه الدولة بتلك ، ويضفي عليها أبعاداً تتجاوز مفهوم البروتوكول وقواعد التمثيل .

وفي تاريخ العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين الكويتية واللبنانية نرى أن هناك ثمانية سفراء كويتيين مثَّلوا بلدهم في لبنان - بمعنى من قدم أوراق اعتماده رسميا كسفير إلى رئاسة الجمهورية اللبنانية - في حين مثَّل سبعة سفراء لبنانيين بلدهم في الكويت .

والذين أرَّخوا لتلك العلاقات الدبلوماسية يعتبرون أن يوم الثالث من ديسمبر لعام ١٩٦٢ هو بداية الانطلاقة عندما أنشأت الجمهورية اللبنانية «سفارة غير مقيمة» في الكويت ، وأصبحت سفارة مقيمة في الحادي والعشرين من أغسطس عام ١٩٦٤ مثَّلها السفير الراحل على بزي . وفي العام ١٩٦٢ ، أقامت الكويت سفارة لها في بيروت ، واتخذت لها مقراً في شارع «فردان» ثم انتقلت إلى منطقة «الرملة البيضاء» لتستقر في منطقة «بئر حسن» ، على مدخل مدينة بيروت الجنوبي ، وتعرف باسم منطقة السفارة الكويتية .

مبنى سفارة الكويت في بيروت

هذا من ناحية السفارات لكن الواقع الموثق يشير إلى أن لبنان بادر للاعتراف الفوري باستقلال الكويت عام ١٩٦١ ، ليفاجأ في اليوم التالي بوصول سفيره في بغداد الدكتور سعيد الأسعد مطروداً من العاصمة العراقية التي اعتبرت اعتراف لبنان باستقلال الكويت «بادرة عدائية» تجاه العراق ؟

وأول سفير للكويت عين في لبنان هو السيد محمد أحمد الغانم ، الذي جمع بين التجارة والوزارة والعمل الدبلوماسي ، وكان له دور كبير في تأسيس السفارتين في كل من بيروت والكويت .

وقد ذهب إلى بيروت عام ١٩٦٣ بعد أن طلب منه الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح الالتحاق بوزارة الخارجية واختاره ليكون أول سفير للكويت في لبنان ، حيث قدم أوراق اعتماده إلى الرئيس الراحل فؤاد شهاب ، وكان محالاً لسوريا أيضا .

السفير الكويتي محمد أحمد الغانم يقدم أوراق اعتماده للرئيس اللبناني الراحل

فؤاد شهاب وإلى جانبه وزير الخارجية فيليب تقلا

وخلال هذه الحقبة التي تمتد حوالي أربعين سنة تقريبا ، شهدت العلاقات بين البلدين حضوراً شخصيا مميزاً ترك بصمات واضحة في مسيرة التعاون المشترك .

البعض من تلك الوجوه الدبلوماسية آثر أن يسجل مشاهداته ويؤرخ لها بحكم المعرفة والخبرة اللتين اكتسبهما من العمل الدبلوماسي وهو نوع من الشهادات والاعترافات التي ترصد ذلك النسيج الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي للبلدين .

أحد الذين خدموا في سفارة الكويت في لبنان ، وعرف بعشقه لهذا البلد ، هو السيد خالد سليمان العدساني ، الذي جمع بين العمل الدبلوماسي والشعر ، وكان وقتها سفيراً للكويت في الأردن وعلى اتصال دائم بالمرحوم الشيخ عبدالله السالم الصباح .

وفي ذلك الزمان ، كانت تصل طلبات يومية من الجمعيات الأردنية تطلب فيها معونة السفارة الكويتية في بيروت ، فكان السيد العدساني

السفير الكويتي خالد سليمان العدساني

يزكي تلك الطلبات . فما كان من الشيخ عبدالله السالم والذي يعرف مدى تعلقه بلبنان إلا أن أرسل له خطابا يقول فيه :

«يبدو أن حبك للأردن غلب على حبك للبنان» ، فكان هذا الرد بقصيدة عنوانها : «لبنانكم لكم ولي لبناني» ،

وقد نشرت في كتاب «عدسانيات» (الطبعة الأولى ١٩٧٨ ، ذات السلاسل - الكويت) .

طافتْ بنفسي فاستَبَتْ وجْداني
نسماتُ عطر هجْنَ منْ «لبنان»
ولَمحْتُ أطْيافًا علقْنَ بخاطري
خَلْفَ التّلال تَفوحُ بالرّيحان
والزهْر يرفُل حيثما شاهدتَه
وخمائلُ الزّيتون والرّمّان
مهدُ الرّفاق الثابتين على الهَوَى
ومراتعُ العشّاق والغزلان

بين باريس وبيروت

بعد محمد أحمد الغانم ، جاء السفير خالد محمد جعفر (١٩٦٥-١٩٧٠م) الذي كان مقرراً أن يذهب إلى بيروت كسفير لبلاده عام ١٩٦٢ ، لكن الجمهورية اللبنانية رأت بأن يكون ممثل الكويت على مستوى «قائم بالأعمال» فقط هو من يدير أعمال السفارة .

السفير الكويتي خالد محمد جعفر

وفي أغسطس عام ١٩٦٥ نقل سفيراً للكويت في لبنان وكانت «أيام عز وازدهار في بيروت» كما يقول عنها السفير خالد جعفر ، وإحدى المحطات المهمة جداً في حياته (صحيفة الأنباء - ٢٨/ ٤/ ١٩٧٩) . واحتفظ بمنصبه كسفير محال في باريس وهي المرة الأولى التي يكون فيها السفير الكويتي في لبنان سفيراً محالاً في الوقت نفسه في فرنسا .

واستمر هذا الوضع حتى أوائل عام ١٩٦٧م عندما تم تعيين سفير مقيم للكويت في فرنسا .

تجربة العدساني

جاءت مرحلة السبعينيات في لبنان فواكبها حضور دبلوماسي كويتي لم يشأ أن ينأى بنفسه عن المشاركة في الهموم اللبنانية وعُيّن السيد محمد يوسف العدساني ، سفيراً لبلاده في بيروت (١٩٧٠-١٩٧٦م) فحوّل منزله ومبنى السفارة الكويتية الكائنة في منطقة بئر حسن ، جنوبي العاصمة ، إلى «بيت للعرب» .

عن تلك المرحلة ، يتحدث ، السفير محمد العدساني (القبس - ١٨/ ٣/ ١٩٨٣) بقوله :

> **«عشت في بيروت ومازالت ذكرياتها عالقة بالذهن ، عشت فيها حاملا غصن الزيتون الكويتي ، أمده لكل الذين دخلوا السباق نحو الموت فقد كانت هذه العاصمة بالنسبة لي مدرسة في العمل الدبلوماسي ، تعلمت فيها الكثير ، فالأحداث المتلاحقة التي شهدها البلد الشقيق خلال وجودي كسفير للكويت ، ونوايا الكويت الطيبة والخبرة أدت إلى نجاح الدور الكويتي في بيروت ، ولعل زيارة ولي العهد الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح والشيخ صباح الأحمد نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية والإعلام عام ١٩٧٣ إلى بيروت في أحلك الظروف للتوسط بين المقاومة والأحزاب اللبنانية ، تؤكد صدق النوايا الكويتية تجاه لبنان» .**

وبالرغم من تعرضه لأكثر من محاولة اغتيال ، واحتلال السفارة الكويتية من قبل مجموعات فلسطينية مسلحة وحصاره مع مجموعة من الموظفين الكويتيين واللبنانيين في داخلها ، إلا أن إرادة ومتابعة القيادة السياسية وإصرارها على الحضور في الساحة اللبنانية ومتابعة الدور الكويتي

المهدئ لأعمال العنف ، دفع بالسفير العدساني لملازمة عمله والاستمرار فيه .

السفير الكويتي محمد يوسف العدساني

هذا الدور «العدساني» وصفه ، الصحافي اللبناني «فؤاد مطر» في مقالة له بمجلة «المجلة» بتاريخ ١٩٩٧/٣/١ ، بأنه كان :

«أكثر معرفة من بعض القيادات اللبنانية والفلسطينية نفسها ، بسبب علاقات متميزة ، بناها مع كل الأطراف ومن أجل ذلك بات بمنزلة ممثل العرب ومندوبهم إلى الأزمة اللبنانية . فقد مارس العدساني دوراً ولم يؤد وظيفة دبلوماسية ، لذلك أحاط طوال السنوات السبع التي أمضاها سفيرا لدولة الكويت في لبنان بكل تعقيدات التركيبة السياسية اللبنانية وأقام علاقات مع كل الأطراف .»

موقف عفوي وملتزم

عام ١٩٧٦ دخل لبنان في دوامة العنف المسلح وابتلي بحرب أهلية

مدمرة ، انعكست مآسيها على الوضع الداخلي ، أظهرت فيها الكويت رغبة صادقة ، عبَّر عنها الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح وزير الخارجية حينذاك ، ببذل كل جهد ممكن من أجل المساعدة والخروج من المحنة ، انطلاقا من شعور قومي بالالتزام بمد يد المساعدة لبلد شقيق ، من شأنه إعادة بسط السلطة الشرعية على كامل الأراضي اللبنانية .

هذا الدور الأخوي جسَّده السفير عبدالحميد البعيجان (١٩٧٦-١٩٨٣م) والذي تعرض خلاله لمخاطر أمنية ، كادت أن تكلفه حياته في أكثر من حادثة ، الأولى ، أنه كان بين ركاب طائرة تابعة للخطوط الجوية الكويتية تم اختطافها في رحلة لها بين الكويت وبيروت عام ١٩٧٧ ، والثانية ، عندما أصيبت طائرة هليكوبتر كان يستقلها والسفير السعودي الفريق علي الشاعر في طريقهما من شمال لبنان إلى بيروت برصاص المسلحين ، والثالثة ، نجاته من الموت ، على أثر تعرض مبنى السفارة الكويتية إلى قصف عنيف عام ١٩٨١ .

السفير الكويتي عبدالحميد البعيجان

وفي لقاء صحفي للسفير عبدالحميد البعيجان (مجلة الصياد - ١٩٨٢/٦/٢٤) يشرح فيه طبيعة التحرك الكويتي في نطاق الأزمة اللبنانية وما تم تحقيقه من خلال عمل لجنة المتابعة العربية والتي كانت الكويت إحدى الدول المشاركة ، يقول :

«لقد كان منطلق الكويت عفويا ونابعا من شعورها بأن لبنان بلد عربي ، وشعبه الذي يعتبر جزءا لا يتجزأ من هذا العالم العربي مصاب بنكبة أسبابها كثيرة ، منها ما هو لبناني داخلي ، ومنها ما هو عربي وأن تعددت الفروع .»

«وعلى هذا الأساس فقد وجدت الكويت ، وهي دولة عربية ، أن تسعى ، بحدود مقدرتها السياسية كمرحلة أولى ، إلى المساهمة في حل هذه المشكلة ، لأن بقاءها واستمرارها هو تحد للعالم العربي في مقدرته على حل مشاكله بنفسه .»

«هذا بشكل عام ، ولكن ما شجع الكويت على الإقدام في هذا المجال كان القبول اللبناني لدورها ، سواء على الصعيد الرسمي أم على الصعيد الشعبي . وفي هذا النطاق وبهذه الروحية العفوية التي لا تحمل أية توجهات سياسية معينة لا مع أحد ولا ضد أحد ، وإنما مع معاناة المواطن اللبناني وبدافع الرغبة الصادقة في مساعدته ، كان إقدام الكويت ولا يزال . .»

وتقديرا لجهوده الدبلوماسية وخدماته ، أقدمت الجمهورية اللبنانية على تكريمه وذلك بمنحه وسام الأرز الوطني من رتبة الوشاح الأكبر عام ١٩٨٧م .

الاستمرار بالدعم

ولم تتوقف الدبلوماسية الكويتية عن محاولة إصلاح ذات البين والسعي للتهدئة وإيجاد الحلول السياسية للفرقاء المتخاصمين على الساحة اللبنانية ، فقد كان للسفير أحمد عبدالعزيز الجاسم (١٩٩١-١٩٩٣م) دور

وموقف كممثل لبلاده وكأحد المشاركين في اللجنة السداسية التي كان يرأسها الشيخ صباح الأحمد الصباح ، والتي أدت إلى ولادة اتفاق الطائف عام ١٩٨٩ ، وكان له فيها حضور ، عبَّر عنه في مقابلة مع مجلة الحوادث بتاريخ ٢٩/ ٥/ ١٩٩٢م بقوله :

«ان لبنان بلد عربي شقيق وتربطنا به علاقات وثيقة وهو لم يتخل عنا منذ اليوم الأول لاجتياح الكويت حتى تحريرها ، ونسجل موقفا مؤثراً للرئيس الدكتور سليم الحص الذي كان يومئذ رئيسا لأول حكومة لبنانية شكلت بعد اتفاق الطائف ، إذ أعلن من القاهرة ادانته لاجتياح العراق للكويت ، وطالب بانسحاب الغزاة وعودة الشرعية ، بالإضافة إلى مواقف أخرى للمسؤولين اللبنانيين وللشعب اللبناني في مساندتهم الكويت وشعبها في المحافل العربية والدولية . وهذه المواقف اللبنانية ليست مستغربة لأن اللبنانيين عاشوا محنة مماثلة لمحنتنا من حيث أننا شعبان صغيران يعيشان ضمن مساحتين محدودتين من الأرض التي تعرضت للاحتلال والاجتياح ، رغم أن احتلالنا للأسف تم من قبل شقيق عربي غير متوقع ، وهو ما لم نكن نجد له تفسيراً ، إلا أن اعتداءات الإسرائيليين في لبنان كانت متوقعة ، أما غزو صدام للكويت فلم يكن في الحسبان خصوصا بعد الدعم الذي كنا قدمناه له إبان حربه مع إيران .»

«وبعدما استتب الوضع الأمني في لبنان ، عاد الكويتيون إلى تأسيس أعمال ومشاريع تساهم في إعادة الإعمار وفي الوقت نفسه تقوم الحكومة الكويتية بتقديم الدعم المباشر للبنان عبر تقديم القروض لإعادة بناء البنى التحتية الضرورية .»

وفي بداية التسعينات عاد لبنان معافى بعد خروجه من نفق الحروب ليستأنف دوره وحياته الطبيعية ويشرع ببناء مؤسساته وإعادة إعمار ما تهدم ، في هذا الوقت كان السفير أحمد غيث عبدالله (١٩٩٣-١٩٩٥م) شاهداً على ورشة البناء وتحصين سيادة كل من الكويت ولبنان . وبعدما

السفير الكويتي أحمد عبدالعزيز الجاسم

خرجت الدولتان من حروب شرسة وفتاكة ، أوجدت لغة مشتركة بينهما قدمها السفير في أكثر من مناسبة ، خاصة بعدما تعلق قلبه بحب لبنان ، ليتزوج منه ، ويزداد محبة له .

والعلاقة بين اللبنانيين والكويتيين ، هي علاقة أشقاء وإخوة ، بانتماء الطرفين إلى الشعب العربي والأمة العربية .

ولا غروَ أن العلاقة بين لبنان والكويت هي علاقة قديمة ولها جذور عميقة ، يشرحها السفير في لقاء معه (صحيفة الأنوار - ٢٩/ ٤/ ١٩٩٤م) ، حيث يقول :

«هناك محبة خاصة تربط بين لبنان والكويت ، محبة في قلوب الكويتيين للبنان وللبنانيين وفي قلوب اللبنانيين كما لاحظت ولاحظ إخواني الكويتيون محبة للكويت وشعب الكويت ، هناك تشابه في أشياء كثيرة : حب النزعة الفردية ، حب التجارة ، حب قول كلمة الحق ، ما نسميه بالديمقراطية فلهذا نحن دائما مع لبنان كما هو لبنان معنا .»

«نحن مع لبنان ولبنان معنا منذ زمن بعيد وقد اتضح موقف لبنان الواضح في الساعات الأولى من الغزو العراقي الغاشم للكويت ، لبنان كان وهو الجريح وقف مع المبدأ فسجل على لسان رئيس وزرائه في حينه واستنكر الاحتلال العراقي للكويت . هذا الموقف عبر عن واقع وحقيقة الشعب اللبناني أنه مع المبدأ ، لهذا نحن لن ننسى للبنان وللأخوة اللبنانيين هذا الموقف . فالصديق كما يقال عند الضيق ، ولبنان اثبت ذلك في الساعات الأولى وقبل أن تتضح الصورة .»

«نحن مع لبنان بالنسبة للمساعدات ، سمو الأمير دائما يقول نحن مع لبنان ونحن على استعداد لأن نقتسم رغيف الخبز مع لبنان ، ولكن ما نرجوه هو مراعاة ظروفنا ، فنحن دخلنا أيضا في ظروف لا تختلف عن الظروف اللبنانية ، ودمرت مؤسساتنا ودمر مصدر رزقنا وهو البترول ، ولكن نأمل أن نستمر ونأمل أن تتغير الأحوال ، ومع هذا كله طبعا قدمت الكويت القروض الميسرة وبعض المساعدات للبنان ، وهذا واجب وليس منة .»

ربما كانت هذه العلاقة الأخوية هي مفتاح السر بما تحمله من خصوصية وبما يؤهلها لديمومة الاستمرار .

وفي هذا ما يعبر عنه السفير أحمد غيث عبدالله (الأنباء - ٢٦/ ٢/ ١٩٩٥م) :

«نحن في الكويت عندما نقول لبنان الشقيق ، لبنان العزيز ، فإننا نعني ما نقول . . إن أي مواطن كويتي تسأله عن لبنان يشعرك برد فعل إيجابي جميل . وهذا عائد إلى الدور الذي لعبه لبنان في علاقاته مع الكويت ، لقد كان اللبناني يشعر الزائر الكويتي أو المصطاف بأنه بين أهله واخوته ، لقد كان لبنان بالنسبة للكويت المدرسة والجامعة والكتاب المفيد والمصيف والهواء الطلق . . وقد تعمقت العلاقة من خلال الأعمال المشتركة ، في الجوانب الإنسانية والثقافية والتجارية والاقتصادية ، وكان اخواننا اللبنانيون الذين عاشوا وعملوا في الكويت جسور محبة ومودة ، وقد ساهموا معنا

في نهضة الكويت ، لذلك تجد الانسجام تاما في علاقات البلدين الشقيقين ، ونلاحظ أنه على الرغم مما تعرضت له الكويت نتيجة الغزو الغاشم فقد ظلت تولي احتياجات لبنان من الدعم والعون عناية خاصة ، فسمو الأمير والحكومة برئاسة سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء ، حفظهما الله ، وجميع المسؤولين الكويتيين يعطون أهمية خاصة لأي ملف يعني لبنان ، تحقيقا لأمنية الكويت بأن يعود لبنان ، كما كان لبنان المعافى القوي الموحد ومصدر الغنى والثقافي والحضاري لكل العرب .»

وقبل أن يقول إلى اللقاء بعد انتهاء فترة عمله الدبلوماسي كان قصر بسترس الواقع في مدينة بيروت وهو مقر وزارة الخارجية اللبنانية يحتضن السفير الكويتي لتقليده وسام الأرز الوطني من رتبة الوشاح الأكبر باسم رئيس الجمهورية عام ١٩٩٥م ، تقديراً للجهود التي بذلها إبان تمرسه في مهماته ، وقد سجلت في حينه ، كلمة لوزير الخارجية اللبناني فارس بويز بالمحتفى به ، ومما قاله :

السفير الكويتي أحمد غيث عبدالله

«زيارتكم اليوم تختلف عن الزيارات التي اعتدتم عليها ، وهذه المناسبة هي لتكريم ، أولا ، الصديق الذي أتى إلى لبنان بعاطفة كبيرة وادراك كبير في حجم الأخوة والصداقة بين شعبين ووطنين ، ومن ثم لتكريم الديبلوماسي والسفير المميز الذي تولى هذه المسؤولية في لبنان في أدق الظروف ، ليس فقط في بلده الكويت بل أيضا في لبنان الذي كان يخرج من حرب طويلة .»

«قمتم بمهمتكم على أكمل وجه باقتناع وعاطفة ، لقد اتيتم إلينا ونحن نخرج من حرب طويلة ، وأنتم تخرجون من حرب شرسة ومدمرة ، وترافقت خطواتنا في إعادة بناء مؤسساتنا ووحدة شعبنا وإعادة خلق موقعنا في هذه المنطقة لتحصين سيادة بلدينا واستقلاليهما . ويبدو أن القدر واحد في لبنان والكويت ، قدر هاتين الدولتين أن تعيشا في تحدّ مع الجغرافيا والتاريخ ، والقدر أن تنجحا في تثبيت السيادة والاستقلال .»

وردّ السفير الكويتي :

«نشكر رئيس الجمهورية على منحي هذا الوسام ، والوزير بويز على تقليده لي . لقد أتيت إلى هنا بكل حب ، وبتعليمات أن لبنان بلد شقيق عزيز على كل الكويتيين . وكان لي الشرف أن أعيد فتح السفارة التي كانت مغلقة ، وكان هذا واجبا رغبت فيه . لقد كرّمني بلدي بأن أرسلني إلى لبنان الشقيق الذي يحتل في نفوس الكويتيين وقلوبهم مكانة خاصة . لبنان والكويت لهما علاقة مميزة وثابتة . كل ما فعلته واجب والعلاقات اللبنانية-الكويتية كانت دوما مميزة .»

«في حرب الكويت كان موقف لبنان بارزاً ، وهذا سيبقى في نفوس الكويتيين . أتذكر عندما قابلت سمو الأمير قال لي أن للبنان محبة خاصة لديه ، ونحن على استعداد للوقوف معه لأنه وقف معنا ، وكل ما أتمناه من الاخوان اللبنانيين أن يراعوا الظروف التي مررنا بها .»

السفير الكويتي عبدالرزاق عبدالقادر الكندري

وفي ١٩٩٥ ، وقع الاختيار على السيد عبدالرزاق عبدالقادر الكندري ليكون سفيراً لبلاده في لبنان وليكمل مسيرة التعاون المشترك ، بخبرة طويلة تنقل خلالها في عدد من المحطات الدبلوماسية ، وقد استمر لغاية عام ١٩٩٨م في بيروت قبل أن يعود لوطنه ، حاملا وسام الأرز الوطني من رتبة الوشاح الأكبر ، تكريما وتقديرا من الحكومة اللبنانية لجهوده في تعزيز وتطوير وتمتين العلاقات الثنائية ، والتي يحلو له أن ينقلها بالصورة التالية (صحيفة السفير ٢٢/ ٨/ ١٩٩٨م) :

«انتقل من بلدي إلى بلدي ، وأحمل معي من لبنان أطيب المشاعر الإنسانية ، والمعاني السامية . أدركت هنا المكانة التي يوليها اللبنانيون بشكل عام للدبلوماسيين ، حيث يشعر الدبلوماسي في لبنان بأنه إنسان مدلل . مكاتب المسؤولين مفتوحة كذلك قلوبهم وعقولهم .»

«بين لبنان والكويت ، وبين اللبنانيين والكويتيين أوجه شبه كثيرة في العادات ، والتقاليد ، والتطلعات .»

«أمضيت ثلاث سنوات في لبنان ، لكن التقدم الذي طرأ على العلاقات شرف لا أدعيه لنفسي ، ولا يعود فيه الفضل إلى شخص مهما كان هذا الشخص . هناك تخطيط ، ورغبة ، وجهد مشترك .»

«إن أصعب مهمة واجهتها في لبنان ، هي الحرص على تأمين التوازن في التعاطي مع المسؤولين ، ومع القيادات ، والفاعليات ، وحتى المجموعات البشرية . ميزان العلاقات في لبنان مرهف ، وحساس للغاية .»

«العلاقات اللبنانية - الكويتية تشهد على مدى انسجامها ، وتطورها وتقدمها ، ولا مجال للمزيد ، هناك حضور كويتي مميز في لبنان وحضور لبناني مميز في الكويت .»

أما كيف يفسر هذا الترابط والتماثل بين الدولتين وخلفية تلك العلاقة ، فقد ورد ذلك في (صحيفة الرأي العام - ٢٩/٧/١٩٩٦م) : إذ يقول :

« . . . ولا شك في أن الأخوان في لبنان ساهموا إلى جانب اخوانهم الكويتيين في نشأة وتطور الكويت الحديثة ، وشاركوا في عمليات النهضة العمرانية والتعليمية والإعلامية بجهود طيبة ، والكويتيون يتوجهون إلى لبنان لقضاء العطلة الصيفية ، إلى درجة أن بعض الإخوة اللبنانيين يقولون ان لبنان هو الكويت في الصيف . كما أن الكويتيين ساهموا في عمليات النشاط الاقتصادي والاستثماري وفي مجال نمو القطاع العقاري ، كذلك مساهمتهم في القطاع البنكي والمالي .»

«وهناك أسباب أخرى ، تجعل من العلاقة الكويتية اللبنانية مميزة وحميمة ، من أهمها : التماثل والتشابه الكبيران بين الكويت ولبنان ، سواء في ما يتعلق بالجغرافيا وبطبيعة الشعبين المتصفين بالحيوية والديناميكية ، ومحبتهما للحرية والنشاط التجاري وعشقهم للديموقراطية ، ودائما كانت الكويت ولبنان يشكلان نقطتي استقطاب سياسي وثقافي وعلمي لكل الإخوة العرب ، وفي كثير من الأحيان ، كان البعض ينظر باستغراب إلى الدور الكبير الذي كان اللبنانيون والكويتيون يطمحون إلى لعبه في عالمنا العربي ، وينظرون إليه وكأنه أكبر من قدرات البلدين وإمكانات الشعبين .»

«لذلك فإن العلاقات الكويتية - اللبنانية مميزة ، ولها نكهة خاصة ، ولاشك أن هذا يعود إلى السياسة الحكيمة التي تتبعها القيادة السياسية في البلدين ، من أجل دفع العلاقات إلى مستويات أرقى ، بحيث تتحقق كل المصالح العليا للبلدين والشعبين الشقيقين .»

ثامن سفراء الكويت في لبنان ، هو السفير محمد سعد الصلال ، الذي بدأ بممارسة مهامه في شهر سبتمبر (أيلول) عام ١٩٩٨م ، بعدما شغل منصب سفير الكويت في أسبانيا وقبلها مندوب بلاده الدائم لدى الأمم المتحدة في جنيف ، والذي عبَّر عن موقف بلاده أثناء تقديم أوراق اعتماده إلى الرئيس الياس الهراوي بالقول أنه «سيبذل قصارى جهده لاستمرار تعميق العلاقات والروابط القوية بين البلدين» .

السفير الكويتي محمد سعد الصلال

تاريخ الدبلوماسية اللبنانية

في الكويت

تفاعل حي وتجارب خلاقة

سفراء لبنان في الكويت

(١٩٦٢ - ٢٠٠٠)

علـــــــي بـــــــزي	(١٩٦٢-١٩٦٤)
حســـيب العـــــبدالله	(١٩٦٤-١٩٦٦)
ســـــميح البـــــابا	(١٩٦٦-١٩٧٨)
فيـــــصل سلـــــطان	(١٩٧٨-١٩٨٣)
عدنـــــان بـــــدرا	(١٩٨٣-١٩٩٠)
د. محـــــمد عيـــــسى	(١٩٩٠-١٩٩٩)
خالــد مصـطفى الكيـلاني	١٩٩٩-ومايزال

تاريخ الدبلوماسية اللبنانية

تفاعل حي وتجارب خلاقة

بداية التمثيل الدبلوماسي اللبناني مع الكويت كانت مع السفير اللبناني الراحل على بزي (١٩٦٢-١٩٦٤م) وهي فترة قصيرة لم يتسن الاطلاع على مجرياتها، لكنها اللبنة الأولى في تاريخ العلاقات المشتركة والمتينة، بحكم الانفتاح الكويتي على لبنان من خلال مواسم الاصطياف وإنسياب العلاقات الاقتصادية وغيرها .

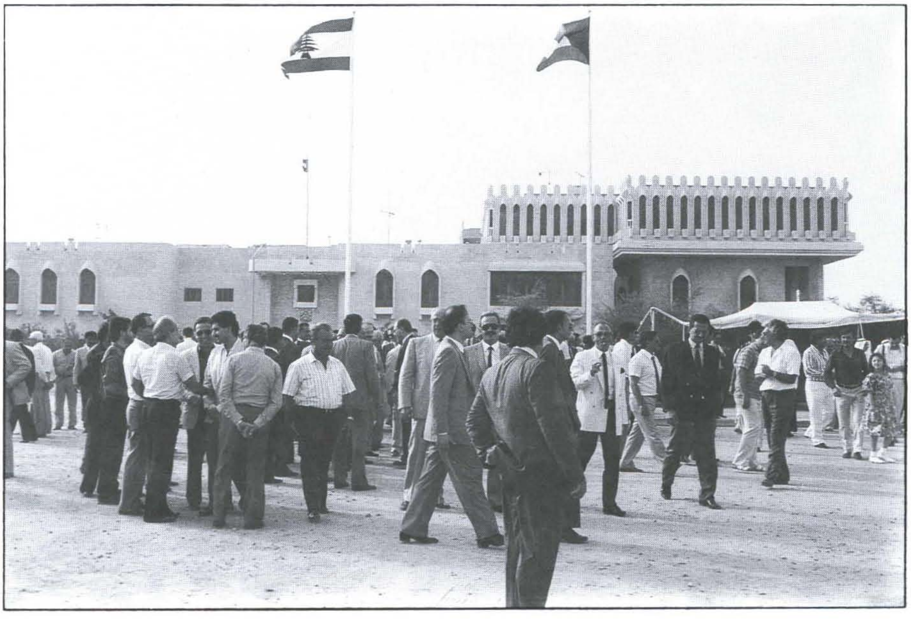

مبنى سفارة لبنان في الكويت

وقد تبع السيد علي بزي السفير حسيب العبدالله (١٩٦٤-١٩٦٦م) الذي حل في الكويت، كثاني سفير ليكمل مسيرة البناء المشترك، وفي عام ١٩٦٦ عينت الحكومة اللبنانية السيد سميح البابا سفيراً لها في الكويت، وبعد انقضاء أربعة أعوام على وجوده أصبح عميداً للسلك الدبلوماسي، ثم انتقل إلى الإدارة المركزية في وزارة الخارجية اللبنانية، وتشاء الظروف أن يقوم أمير الكويت الراحل الشيخ صباح السالم الصباح بزيارة لبنان للإصطياف، كعادته، كل سنة، ولم تكن وزارة الخارجية اللبنانية قد انتدبت سفيراً جديداً لها في الكويت، فما كان من سموه إلا أن طلب من الرئيس اللبناني الراحل سليمان فرنجيه، إعادته إلى الكويت ثانية، وليمضي فيها أطول فترة بالعمل الدبلوماسي امتدت إلى ١٢ سنة، تولى فيها أيضا وللمرة الثانية منصب عميد السلك الدبلوماسي، إلى غاية عام ١٩٧٨م حيث قرر سمو أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح تقليده وسام الكويت ذا الرصيعة من الطبقة الممتازة نظرا لأعماله المستمرة في توطيد أواصر الأخوة وتمتين دعائم العلاقات بين البلدين الشقيقين. فماذا عن تلك العلاقات وكيف ينظر إليها من تمرس بالعمل الدبلوماسي واستحوذ عقله؟ يقول:

«لا أصدق أنني قضيت ١٢ سنة في الكويت، لأنها مضت مثل لمح البصر. عندما عينت عام ١٩٦٦ انتابني شيء من الهلع لاعتقادي بأن العمل لن يكون سهلا مع الجالية. وارتحت عندما اطلعت في الخارجية اللبنانية على ملف العلاقات الكويتية - اللبنانية لأني لم أجد أية قضايا معلقة بين البلدين الشقيقين. وهكذا جئت إلى الكويت وأنا أحمل باقات من الورود بدلا من حمل الهموم والمشاكل، وكانت مهمتي سهلة، خصوصا أن المسؤولين الكويتيين قدموا لي كل التسهيلات وأحاطوني بعاطفة نبيلة.»

«وبالطبع، لم أقف من العلاقات الثنائية موقف المتفرج، وأنا أعتز بأني

طورتها وأكسبتها مفهوما عميقا من الأخوة المتبادلة ، منطلقا في عملي من أنني همزة وصل بين وطني الأول ووطني الثاني . وقد ساعدت على ترسيخ هذا المفهوم الروابط الاجتماعية والإنسانية المتينة بين الكويتيين واللبنانيين . وكنت أتصرف دائما من وحي قناعتي بأن السفير الناجح هو الذي يخدم بلده والبلد الذي يقيم فيه ، خصوصا عندما يكون البلدان شقيقين كالكويت ولبنان ، تربطهما وشائج قوية وعلاقات ممتازة . وعلى ضوء هذا الالتزام ، عالجت كل قضية ثنائية طرحت علي ، مما أعطى أطيب الثمار . وقد اكسبتني صراحتي مع المسؤولين الكويتيين نجاحا لم أكن أتوقعه . وهذا النجاح كان يضاعف حماسي كلما امتدت إقامتي في الكويت . وخلال ١٢ عاما لم تعترض علاقاتنا أية شائبة ، بل كانت مثالا تحتذى ونموذجا رائعا للعلاقات بين دولتين عربيتين . ولا أذكر أن وزير الخارجية أو أي مسؤول كويتي استدعاني ذات يوم ليشكو من سوء تصرف أو من سياسة معينة . كما أن حكومتي لم تكلفني الاتصال بمسؤول كويتي للغرض نفسه .»

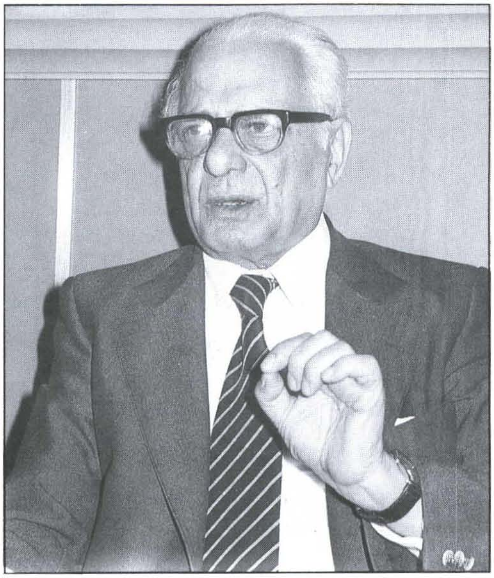

السفير اللبناني على بزي

وإذا ما أتيح لهذا الدبلوماسي المخضرم أن يشرح تجربته كسفير للبنان في دولة خليجية ، مثل الكويت ، فإنه لن يتردد لحظة بالقول : ان العمل الدبلوماسي في الكويت مريح للغاية ، كيف ذلك ؟

السفير اللبناني سميح البابا

يقول السفير سميح البابا في حديث صحافي له ، بعد مغادرته الكويت (صحيفة الأنباء - ١٩/ ٤/ ١٩٩٤) :

«إنهم لا يتعاملون بالبروتوكول الدبلوماسي المعروف لدينا ، وكان سمو الأمير يطلبني لزيارته في المكتب وخلال دقائق أكون في حضرته دون بروتوكولات أو مواعيد ، فالكويتيون وكل سكان الخليج لديهم ذكاء فطري هائل والدبلوماسية بلحمهم ودمهم ، ودبلوماسية عفوية ليس لها قانون وقواعد ، فمثلا إذا أردت كدبلوماسي في لبنان أن تحضر حفلة فيجب عليك أن ترتدي الزي الرسمي ، أما في الكويت فالدبلوماسية

بعفويتها كانت مدرسة مميزة أثرت على منطقة الخليج كله ، فلو اعتمد الكويتيون الأساليب الغربية في الدبلوماسية خاصة فيما يتعلق بالزي والقيود البروتوكولية لحذا حذوهم باقي الخليجيين ، لكن اعتمادهم على العفوية والطيبة جعلتهم يتأثرون فيها ويتبعون خطاها .»

«في الواقع لدى الشعب الكويتي ذكاء فطري وقد جاء العلم ليصقل هذا الذكاء ، وغالبا ما يتوارثونه ، لكن الثقافة مع هذا الذكاء ترفع بهم إلى فوق ، وبدونه ممكن أن تهبط بهم ، والكويتيون ارتقوا إلى مستوى رفيع لأنهم بذكائهم عرفوا كيف يوظفون العلم والمعرفة .»

«لقد أعجب الكويتيون بطريقتي في التعامل ، والذي أحبَّه فيَّ المسؤولون الكويتيون ، أنني حرصت على ألا أتدخل في شؤونهم الأمنية ولم أقم بالتوسط لأي فرد من أفراد الجالية اللبنانية إذا كان قد خالف الأنظمة والقوانين المرعية أو ارتكب خطأ ما ، والشيء الوحيد الذي سمحت لنفسي القيام به وكان في إطار قانوني عادل هو التوسط لدى بعض المراجع الحكومية لتسهيل معاملات قانونية للبنانيين .»

وأثناء توليه لمهامه ، عمل السفير سميح البابا على تأمين «بيت اللبنانيين» في الكويت وتم بناء المبنى الجديد على قطعة أرض في شارع الاستقلال ، بتبرعات من أفراد الجالية اللبنانية في الكويت .

وبعد انتهاء عمل السفير اللبناني سميح البابا ، حل مكانه السفير فيصل سلطان (١٩٧٨-١٩٨٣) ليتولى شؤون الجالية اللبنانية التي وصلت إلى حوالي الـ ٥٠ ألفا ويكمل ما بناه زملاؤه بتعزيز ليس فقط علاقات الصداقة ، بل روابط الأخوة الطبيعية والمتكاملة ، ويقترب من القيادة السياسية الكويتية ، التي عبرت عن عطف خاص تجاه الشعب اللبناني واهتمامها بقضاياه وحرصها على أمنه واستقراره .

فالبلدان ، كما يصفهما السفير فيصل سلطان ، يتشابهان في كثير من الأمور ، بالمساحة والسكان ونشاط المواطنين ، وأبناء البلدين يعملون في الأعمال الحرة والتجارة ، وهم يمارسون التبادل البشري منذ سنوات طويلة ، فاللبنانيون بدأوا يتوافدون على الكويت منذ الخمسينيات وتكيفوا مع ظروفها واصبحوا فعلا يشعرون أنهم في وطنهم الثاني ، والكويتيون تملكوا في لبنان .

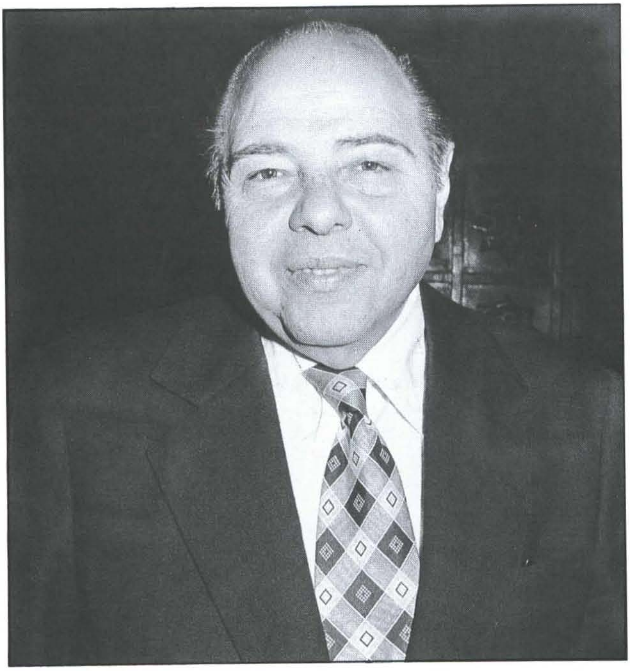

السفير اللبناني فيصل سلطان

وخلال فترة تواجده أعطى جهداً طيبًا لخدمة الجالية اللبنانية التي وصفها بالقول :

«إن جميع اللبنانيين هنا مخلصون للكويت ، وبعيدون عن كل ما يزعجها ، ونشاطاتهم اقتصاديةمحضة وناجحون في أعمالهم» .

عام ١٩٨٣ مثَّل لبنان ، السفير عدنان بدرا الذي أمضى سبع سنوات من عمله في الكويت ، حيث تزامنت هذه المرحلة بصعوبات شديدة ، تعرض لها لبنان من جراء أعمال العنف المتواصلة ، وكان لها انعكاساتها على الجاليات اللبنانية في الخارج ومنها دولة الكويت ، حيث قام السفير عدنان بدرا ، بنشاطات واسعة وذلك بالسهر على أحوال الجالية والتنسيق المستمر بين البلدين في إطار تسهيل المساعدات الإنسانية ، خاصة لمجموعة من اللبنانيين الذين استضافتهم الكويت لعلاجهم في مستشفياتها .

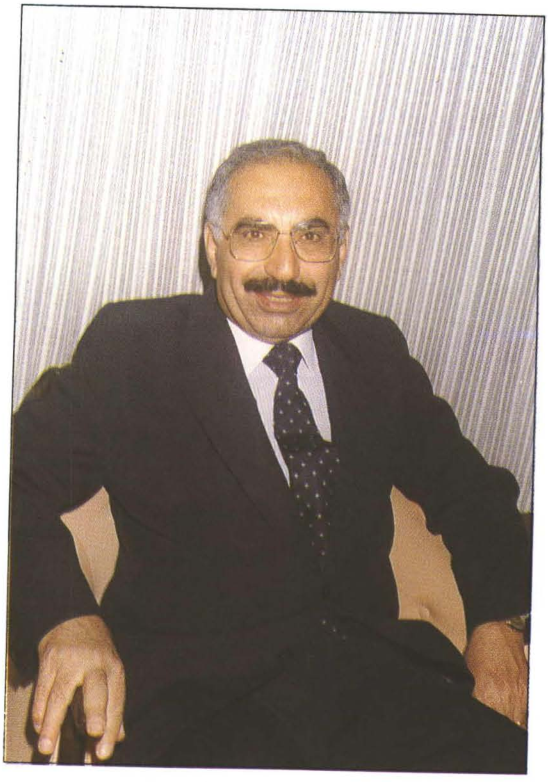

السفير اللبناني عدنان بدرا

وفي فترة التسعينات حلت نكبة الغزو العراقي على الكويت ، وترافقت مع خروج لبنان من دوامة العنف والانتقال إلى مرحلة السلم الأهلي وعودة الأمن إلى ربوعه ، وبتاريخ العاشر من شهر مارس (آذار) عام ١٩٩١ ، وصل الكويت بطائرة عسكرية كويتية أقلته من الرياض الدكتور محمد عيسى ، ليقدم أوراق اعتماده كسفير للبنان في الكويت ، إلى سمو الأمير في أبريل (نيسان) ١٩٩١ ، بعدما كان قدم نسخة منها إلى الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح ، وزير الخارجية في مدينة الطائف ، قبل أن تتحرر الكويت .

السفير اللبناني محمد عيسى

عن تلك الفترة ، يتحدث الدكتور محمد عيسى ويصف تجربته مع تحرير الكويت والدور اللبناني تجاه ما تعرض له هذا البلد (صحيفة الوطن - ٦/ ٣/ ١٩٩٧) يقول :

«لن أنسى يوم ١١/ ٣/ ١٩٩١م وكنت في طريقي لزيارة سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح حفظه الله وكان الموعد في ديوانية الشايع في الشامية ، الوقت كان الحادية عشرة ظهراً واضطررت إلى إضاءة أنوار السيارة لرؤية الطريق ذلك أن الجو كان مظلما رغم أننا كنا في «عز الظهر» لشدة سواد الدخان الذي كان يغطي سماء المنطقة منبعثا من الآبار المشتعلة ، وأيضا لا أنسى الساعة التي حلت فيها طائرة سمو الأمير والفرحة التي عمت كل إنسان في الكويت ومعظمهم تدافعوا إلى المطار لاستقبال سموه ، كانت لحظة وفاء وجدانية ولا أروع بين أمير عادل وشعب وفيّ دافع عن وطنه وشرعيته ساعة الشدة .»

«وأخيرا لا أنسى يوم تقديم أوراق الاعتماد لسمو الأمير في مقر الإقامة المؤقت في ديوان البابطين ، إذ أتانا مدير المراسم في الديوان الأميري سعادة الأستاذ محمد العرادي يشرح لنا ترتيبات تقديم أوراق الاعتماد ويقول : الموضوع سيكون على غاية من البساطة فلن يكون هناك عزف للنشيدين الوطنين الكويتي واللبناني ولن يكون هناك حرس شرف أو تقديم سلاح إلخ . . مما هومتبع في مراسم تقديم أوراق الاعتماد بل سننتقل سيرا على الأقدام من الغرفة التي كنا ننتظر فيها إلى الديوان الرئيسي حيث نقدم لسمو الأمير أوراق الاعتماد . وهنا لابد لي من الإشادة بالعاطفة النبيلة التي أبداها سموه في هذه المناسبة ، إذ يومها كان حل علينا شهر رمضان المبارك وكنت علمت من الأخوة المسؤولين في الديوان الأميري والخارجية أن سموه لا يتقبل عادة أوراق اعتماد السفراء في هذا الشهر الفضيل ، وكان تقديم أوراق اعتمادي في شهر رمضان هذا دليل محبة سموه وتقديره للبنان ولكل بلد وقف إلى جانب الحق الكويتي .»

وحول مواقف لبنان من الكويت خلال الاحتلال العراقي وما تبعه ، يضيف السفير عيسى :

«لبنان وقف بكل امكانياته المتواضعة إلى جانب دولة الكويت منذ اللحظة الأولى للاحتلال الغاشم يكفي أن أقول بأن مرسوم تعييني كسفير للبنان لدى دولة الكويت صدر في ١٣/٨/١٩٩٠ أي بعد الغزو الغاشم ، كما أن نسخة أوراق اعتمادي قدمتها في الطائف قبل التحرير ، وصرح فخامة رئيس الجمهورية الياس الهراوي ساعتها انه لو كانت ظروف لبنان يومها أحسن لارسل جنودا من الجيش اللبناني يشاركون في تحرير دولة الكويت الشقيقة . كما أن العلاقات الكويتية اللبنانية بعد التحرير شهدت قفزة ممتازة في كل المجالات ، ووقف لبنان داعما لوجهة النظر الكويتية وللحق الكويتي في كل المحافل وكذلك فإن دولة الكويت الشقيقة دعمت كل الخطوات التي أدت إلى ترسيخ الاستقرار في لبنان وعودة الحياة إلى حالتها الطبيعية في البلد الذي مزقته الحروب المتتالية على أرضه خلال سبعة عشر عاما من الاقتتال والفوضى .»

وخلال تسع سنوات من وجود السفير محمد عيسى في الكويت ، نمت العلاقات المشتركة بين البلدين ، وتوسعت على أكثر من صعيد ، وعادت لتعيش سنوات الازدهار والتفاعل الحي والمستمر بين البلدين والشعبين ، عن هذه المرحلة يتحدث السفير عيسى :

«العلاقات الثنائية بين لبنان والكويت في تطور مستمر ، فعلى الصعيد السياسي ، فإن البلدين يدعمان بعضهما البعض ويؤيدان حقوقهما الثابتة في المحافل الدولية . لبنان يدعو إلى تطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة بعدوان العراق على دولة الكويت ، وإلى احترام سيادة ووحدة أراضي الكويت التي تقف إلى جانب لبنان في مطالبته إسرائيل تطبيق قرارات الأمم المتحدة ، ولا سيما القرار ٤٢٥ الداعي إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي اللبنانية المحتلة بدون قيد أو شرط .»

وعلى الصعيد الاقتصادي ، فإن الحركة بين البلدين في نمو وازدهار ، ونعمل على تطويرها وتنميتها أكثر وأكثر ، وقد فاق حجم التبادل التجاري بين البلدين ٢٠ مليون دينار ، كما أن العديد من الإخوة الكويتيين اهتموا بالاستثمار في لبنان لاسيما في القطاع العقاري ، حيث دخلوا هذا السوق سواء كانوا مشترين لعقارات فردية أو مستثمرين في مشاريع عقارية مختلفة الأحجام ، ولابد أن أنوه بالاتفاق التجاري واتفاق النقل البري واتفاقية النقل الجوي التي عقدت جميعها خلال العام المنصرم ، كما أن مساهمة الصندوق الكويتي للتنمية في تمويل مشاريع إعادة الإعمار في لبنان عن طريق قروض ميسرة الشروط دفع بحركة إعادة الإعمار خطوات واسعة إلى الأمام .»

«على الصعيد الثقافي وقعت اتفاقية بين البلدين عكست المرحلة المتقدمة التي قطعتها علاقاتهما في هذا المجال . وهناك الآن عدة مئات من الطلاب الكويتيين يدرسون في الجامعات في لبنان ، كما أن لدينا عدداً من الطلاب اللبنانيين الذين يدرسون في جامعة الكويت أو المعاهد التطبيقية ، ونحن نأمل أيضا في تنمية هذا القطاع أكثر فأكثر ، لاسيما لجهة قبول عدد أكبر من الطالبات والطلاب اللبنانيين في جامعة الكويت ، حيث إقامة أهاليهم وعملهم في الكويت يجعل دراستهم خارجها في منتهى الصعوبة ، خاصة أن هؤلاء الطلاب يحصلون على مستويات عالية من الدرجات في امتحانات الثانوية العامة الكويتية .»

«على الصعيد الاجتماعي ، فإن العلاقة بين الشعبين الكويتي واللبناني من أنشط ما يكون ، سواء على الأرض الكويتية أو في لبنان . ويكفي أن أذكر أن معظم النشاطات التي يقوم بها مجلس أمناء الجالية اللبنانية عبر مجموعات عمله المختلفة وتحت إشراف السفارة اللبنانية في الكويت يشاركنا فيها الأخوات والأخوة الكويتيون بشكل فعال ، ويكفي أن أذكر مع جزيل الشكر مثال وقفة العز التي وقفها الشعب الكويتي والصحافة الكويتية إلى جانب لبنان وشعب لبنان وسفارة لبنان في الكويت ابان العدوان الإسرائيلي الغاشم على وطني في شهر نيسان (ابريل) ١٩٩٦م .»

السفير اللبناني خالد الكيلاني

وفي الشهر السابع من عام ١٩٩٩م قدم السيد خالد مصطفى الكيلاني ، أوراق اعتماده إلى أمير الكويت كسفيراً للبنان ، وبدأ نشاطاته ولقاءاته مع الوزراء والمسؤولين الكويتيين والجالية اللبنانية وشهد الذكرى الـ ٥٦ لاستقلال لبنان في حفل أقامه بالسفارة اللبنانية واصفا العلاقات اللبنانية - الكويتية «بأنها ممتازة على كافة المستويات» ومشيداً بالدعم الكويتي الرسمي والشعبي لمسيرة الإعمار في لبنان .»

مسار العلاقات الكويتية اللبنانية

- نموذج للعلاقات بين الدول والشعوب.
- الرهان ليس على استمرار العلاقات بل على تطويرها.
- الدور الكويتي في اللجنة السداسية وضع نقطة الوفاق اللبناني بالطائف.
- التشابه بين البلدين وصل حد التوأمة.

مسار العلاقات الكويتية اللبنانية

ليس جديدًا القول ان هناك تشابهًا بين الكويت ولبنان ، يصل حد التوأمة .

فهذه المقولة شاعت منذ زمن طويل عند استعراض العلاقات المشتركة بين هاتين الدولتين . ورغم الاختلاف بين النظامين السياسيين وبين تركيبتهما ، إلا أن ما يجمعهما أو يتشابهان فيه بات من المسلمات التي يتم الاستشهاد بها كلما ذكر اسم الكويت ولبنان .

فالتشابه قائم لجهة تمتعهما بالنظام الاقتصادي الحر وللديمقراطية التي يمارسانها في حياتهما السياسية وللحريات التي يتكئان عليها في أسلوب التعبير عن الرأي والعيش المشترك . وكيفما أدرت وجهك ستجد هذا التماثل يعبر عن نفسه ، سواء من حيث الحجم الجغرافي أو السكاني ، أو من حيث الوضع السياسي والإعلامي ، أو من حيث التهديد الذي يتعرضان له من محيطهما الجغرافي ، فالكويت بلد استبيح بالقوة العسكرية من دولة عربية ولا يزال يفتقد العشرات بل المئات من أبنائه الأسرى في السجون العراقية ، ولبنان استبيح بالقوة العسكرية من عدو للبنان والعرب وتعرضت عاصمته بيروت للاحتلال ومازال قسم من أراضيه تحت الاحتلال الإسرائيلي ، وكذلك عدد كبير من مواطنيه يقبعون في السجون الإسرائيلية ، صحيح أن الكويت عادت إلى أهلها واستعادت سيادتها على أراضيها لكنها مازالت تعاني من غياب أسراها ، ولبنان لا يزال تحت خط المواجهة مع إسرائيل ومقاومته ، ولعل حديث الشيخ سعود ناصر الصباح ، وزير الإعلام الكويتي السابق ووزير النفط الحالي مع مجموعة من

الصحافيين اللبنانيين الذين تواجدوا في الكويت أثناء انعقاد قمة مجلس التعاون في ديسمبر عام ١٩٩٧م ما يدل على عمق ذلك الترابط والكيفية التي يتم التعاطي بها مع لبنان ، حيث يقول :

«ليت علاقات الدول العربية مع الكويت تكون كعلاقات لبنان مع الكويت ، لكانت الأمور كلها بخير»

ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح مع الرئيس اللبناني الياس الهراوي ورئيس الوزارء رفيق الحريري

وعدَّد أوجه الشبه بين البلدين من حيث حجمهما الجغرافي وقوتهما الاقتصادية والحرية الموجودة فيهما وكذلك الديمقراطية ، وقال : «**لقد دمروا لبنان وحاولوا تدمير الكويت والمعاناة مشتركة والقضية المصيرية مشتركة والمشاعر واحدة .**» ويتساؤل الشيخ سعود الصباح بلهجة المحب : «**منذ ١٩٧٣ وحتى**

اليوم ، هل هناك غير لبنان من دول المواجهة العربية يدفع الثمن؟ لا أحد . . كل الصراعات العربية في منطقة الشرق الأوسط تحل وتعالج في لبنان وكلما حصلت مشكلة يقصف الجنوب ويجتاح لبنان ؛ فيما الحدود المجاورة كلها آمنة ولا تطلق منها طلقة واحدة .»

والحقيقة أن هذه العلاقات هي من المتانة ، بحيث تصح أن تكون مسلكا يحتذى بين الشعوب التي تحترم بعضها وتحب بعضها وتثق ببعضها ، على حد تعبير رئيس وزراء لبنان الدكتور سليم الحص (١٦/ ١/ ١٩٩٩م) .

ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح مع رئيس وزراء لبنان د . سليم الحص في الكويت عام ١٩٩٩م

المراقبون لخط العلاقات اللبنانية الكويتية يعتقدون بأن التشابه يصل إلى حد أن المجابهات دائما متشابهة ، حتى في الصحافة والحريات ، وفي هذا الشأن ، ينقل الصحافي اللبناني الأستاذ حسن صبرا عن الأمير الراحل

الشيخ صباح السالم الصباح قوله عندما بدأت الحرب الأهلية عام ١٩٧٥م : **«أخشى على الديمقراطية في الكويت من الحرب المجنونة في لبنان»** .

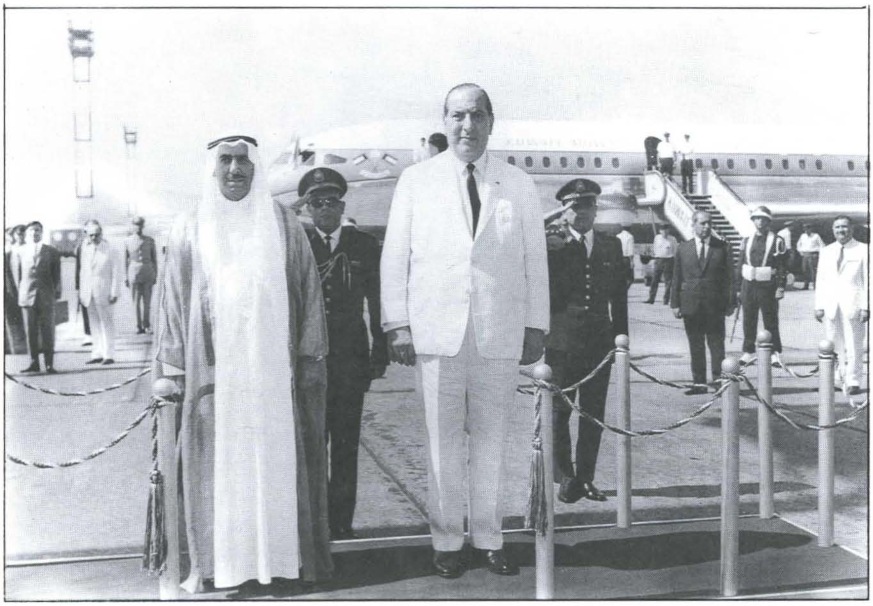

الأمير الراحل الشيخ صباح السالم الصباح أثناء زيارته للبنان مع رئيس الجمهورية اللبنانية شارل حلو عام ١٩٦٩م

ومثلما كانت الكويت دائما إلى جانب لبنان في الأزمات وفي حالات السلم ، كذلك كان لبنان الذي وقف إلى جانب الحق الكويتي في أكثر من مناسبة وعلى أكثر من صعيد .

وما الزيارات المتبادلة بين الجانبين ، إلا تعبير عن تلك العلاقات الطيبة التي تربط البلدين بلقاءات مفتوحة وقضايا ذات شأن ، يجري النقاش فيها بأجواء الصراحة والتفاهم .

والمأساة التي حلت بالكويت في الثاني من أغسطس (آب) ١٩٩٠م وما تلاها من نتائج مدمرة ، كانت الوجه الآخر لمأساة اللبنانيين ومعاناتهم من الحروب والاحتلال الإسرائيلي ، وهنا تستدعي المطالعة ، العودة إلى الوراء قليلا ، إلى ذلك الموقف اللبناني الذي أعلنه من القاهرة الدكتور سليم الحص يوم اجتياح جحافل الدبابات العراقية لقلب الكويت . وهو موقف قوبل بكثير من التقدير من قبل الكويت قيادة وحكومة وشعبًا . وهو أول من أدان وبصراحة وبقوة الغزو العراقي ، وأول المسؤولين العرب الذين شجبوا ذلك العدوان ، عن تلك الشهادة ، تحدث الدكتور سليم الحص إلى صحيفة «الرأي العام» الكويتية بتاريخ ٣/٨/١٩٩٦م ، يقول :

«كنت في حينه رئيسا لمجلس الوزراء ووزيرا لخارجية لبنان وموجود في القاهرة في إطار اجتماع لمجلس وزراء الخارجية ، بغية الإعداد لمؤتمر القمة ، عندما سمعت أنباء العدوان على الكويت ، أدليت بتصريح ، أذكر أنني قلت فيه ما معناه ، أننا لا نرى أي مبرر أو مسوغ لما حصل بين القطرين العربيين الشقيقين ، أيا تكن الحجة أو الذريعة ، فما هكذا يكون التعامل بين الشقيق وشقيقه ، وإذا كان للأكبر أن يطغى على الأصغر أو للأقوى أن يقهر الضعيف ، فما معنى وجود القوانين والشرائع والمؤسسات» وأضاف . .« كانت اعتباراتي ، الموقف المبدئي ، إذ لا يجوز أن يترك الأمر للقوي ليبتلع الضعيف أو للكبير أن يقضي على الصغير وإلا لسادت شريعة الغاب» .

«وهذا الموقف نابع من إيمان بأن الدول العربية يجب أن تكون متآلفة ومتضامنة ومتفاهمة حول كل القضايا القومية المشتركة ولا عذر على الإطلاق ولا سبب يبرر هجوم دولة عربية على دولة عربية أخرى .»

«نحن أيضا دولة صغيرة وضعيفة ولا نقبل بأن نهاجم من أي دولة أكبر منا ولا نريد لأي دولة عربية أن تواجه مثل هذا الأمر ، انه موقف مبدئي أساسي ولا يمكن التفريط به أو التنازل عنه .»

«ونحن لم ننتظر أي موقف ، أطلقنا موقفنا من دون الأخذ في الاعتبار موقف أي دولة أخرى ، إقليمية كانت أم غير ذلك . . موقفنا كان مبدئيا . يمكن أن أضيف هنا اعتباراً يهمني شخصيا ، فإنا احتفظ بعلاقة خاصة جدا مع الكويت الشقيق كوني أمضيت أكثر من عامين أعمل في الكويت خلال الستينات ، واعتبر الكويت بلدي الثاني .»

تلك كانت شهادة ذلك السياسي الحكيم ، والتي اعتبرت بمثابة «وثيقة» تضاف إلى سجل العلاقات الكويتية اللبنانية التي لا يراهن على استمرارها فقط ، بل على تطويرها ، كما ينقل عنه معارفه وأصدقاؤه ، وهو يذكر بالدور الذي قامت به الكويت ، إما لإحلال السلام بين أفراد العائلة اللبنانية الواحدة ، أو لإعادة إعمار ما دمرته الحرب ، فالكويت ، في نظره المستجيبة دوما إما عبر المساعدات أو عبر القروض الميسرة وغيرها .

الأمير الشيخ جابر الأحمد الصباح مع الرئيس اللبناني الياس الهراوي عام ١٩٩٣م

ولم يكن ذلك الموقف إلا مشهداً من عدة مواقف سجلها رجالات الدولة والحكم في لبنان تجاه الكويت ، حيث كان لبنان دائما وأبداً مع الحق الكويتي ، سواء باستعادة أسراه من سجون العراق وتضامنه الكامل مع قضيتهم الوطنية والإنسانية ، أو حتى برد الجميل والعرفان ، فالرئيس اللبناني الأسبق الياس الهراوي ، كانت له لفتة كريمة ، تحفظ له من قبل الكويت ، عندما أسقط العراق من الدعوة لمشاركة فريقه الرياضي في الدورة العربية التي اقيمت في بيروت عام ١٩٩٧م ، وذلك عرفانًا للكويت والسعودية واللتين ساعدتا لبنان وحدهما .

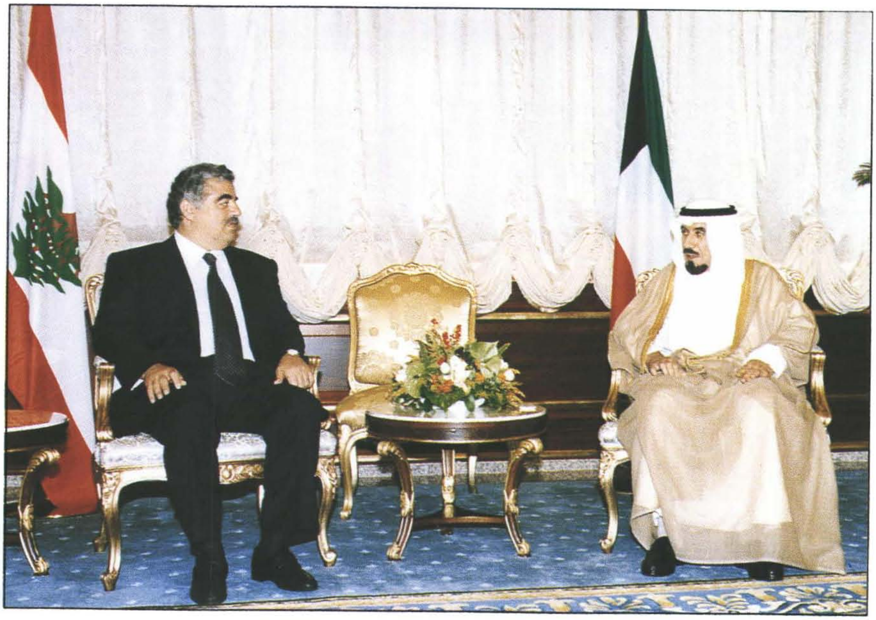

أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح مع رئيس وزراء لبنان رفيق الحريري عام ١٩٩٧م

وإذا كان الشيء بالشيء يذكر ، فإن مواقف وتصريحات القيادة السياسية الكويتية ، جاءت لتؤكد على أصالة ذلك الترابط والمشاركة بالهموم القومية ، ففي زيارة رئيس مجلس النواب اللبناني الأستاذ نبيه بري

إلى دولة الكويت في شهر مارس عام ١٩٩٧م ، استقبله الأمير الشيخ جابر الأحمد الصباح ، لينقل عنه رئيس مجلس الأمة السابق الأستاذ أحمد السعدون ، تأييده للموقف اللبناني وعدم التراجع عن هذا الموقف وهو موقف مبدئي وثابت ورسمي .

رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري مع رئيس مجلس الأمة الكويتي السابق أحمد السعدون

وفي تلك الزيارة ، التي كان لها طابع استثنائي ومختلف ، حيث جرى خرق للنظام الداخلي لمجلس الأمة الكويتي وللعرف المتبع ، أعطيت الكلمة للرئيس نبيه بري ليطلق من على منصته فعاليات التضامن مع الجنوب والبقاع الغربي في يوم ١٤ مارس من كل عام ويوجه كلمة تقدير لمواقف الكويت تجاه لبنان ولموقف «هذا المجلس الذي كان لبنان في قلبه على الدوام» وقال :

رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري داخل قاعة مجلس الأمة الكويتي

«لن أنسى تلك الكلمات الحارة التي ألقاها تقريبا كل زميل من زملائي في مجلس الأمة الكويتي والتي قالت بالنص أن من يقرأ رسالتي بمناسبة ١٤ آذار إليكم يستشعر حقيقة أن هذه الرسالة إنما كتبها شخص كويتي .»

«وبمناسبة الحديث عن التضامن مع الشعب اللبناني ، إنني أؤكد على كلماتكم الصادرة من أعماق القلب ، أن لبنان والكويت ضحايا صارخة لعدوان متطابق في الأهداف وأن هناك عشرات اللبنانيين والكويتيين أسرى عملية إخفاء ممنهجة تهدف لإرباك أسرة المجتمع اللبناني والكويتي ، وأن الدمار الذي أحاق بالشعبين يجسد حقيقة نمطًا واحداً من انماط السلطة الغاشمة المستبدة المجرمة التي تتفنن في التنكر للأعراف والمواثيق الدولية والمبادئ في الحرب والسلم .»

«ها أنذا أزور بلدكم العزيز في وقت تنطلق في لبنان مجدداً مواسم آذار

التضامنية مع بلدنا ، مع البقاع الغربي مع ضحايا مجزرة سحمر ، مع الجنوب اللبناني مع ضحايا مجزرتي النبطية والمنصوري ، مع الأطفال ، مع العجز ، مع النساء ، مع الشهداء الدائمين ، مع الجرحى ، مع المنكوبين ، والمعاقين ، مع الشهداء المدنيين من أطفال ونساء وشيوخ ، في حفلة الإعدام الجماعية التي طاولت عشرات اللبنانيين الذين كانوا يختبئون في موقع للسلام ، في موقع قوات الطوارئ الدولية في بلدة قانا ، واسمحوا لي أيها الزملاء باسم اللجنة الوطنية لإحياء ذكرى ١٤ آذار و ١٨ نيسان أن أطلق اعتباراً من اليوم ، ومن هذا المجلس ، من مجلس الأمة الكويتي المقاوم ، أن أطلق هذه الذكرى التضامنية للبنان مع نفسه وللعرب وللشعوب الصديقة الحرة ، مع لبنان مع المعذبين الرازحين تحت الاحتلال ومع المعتقلين في سجون العراق أو في سجون العدو الإسرائيلي ومع الصامدين في قرى التماس المحررة في الجنوب والبقاع الغربي .»

وإذا ما تيسَّر للباحث أن يستعرض جملة من الأحداث في ملف العلاقات الأخوية ، فستقع عيناه على مواقف لم تبتعد عن ذلك الوصف الذي قدمه الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح ، ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء ، عندما التقى مع رئيس وزراء لبنان الأسبق السيد رفيق الحريري في الكويت في أكتوبر ١٩٩٤م ، عشية التهديدات العراقية ، «بأننا تعودنا دائما من لبنان مثل هذه المواقف التي تتسم بالإحساس بالمسؤولية والوقوف مع الحق ضد الباطل» وفي ذلك إشارة إلى التصريحات الرسمية والحكومية اللبنانية التي رفضت التهديدات العراقية وحشودها العسكرية ووقوفها مع سيادة الكويت على أراضيها وبما يحفظ أمنها .

والدور الكويتي في الشأن اللبناني سيبقى ناقصا ما لم يسجل له ، ما فعله أثناء الحرب الأهلية ، منذ اندلاعها عام ١٩٧٥م ، مرورا بكل الحلقات التي لازمتها حتى اتفاق الطائف عام ١٩٨٩م .

الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الكويتي مع رئيس وزراء لبنان رفيق الحريري في مطار بيروت عام ١٩٩٦م

فقد كان للكويت ولدبلوماسيتها الخارجية وفعاليتها حضورها الكامل في الجهود المبذولة الهادفة إلى إنهاء الحرب ، من المشاركة بتمويل قوات الردع العربية ، إلى مواكبة اجتماعات وزراء الخارجية العرب وتقديم المقترحات والحلول ، مرورا بمقررات مؤتمري القاهرة والرياض عام ١٩٧٦م وبتشكيل اللجنة العربية الرباعية لتنفيذ تلك المقررات لمساعدة رئيس الجمهورية اللبنانية الراحل الأستاذ الياس سركيس ببسط سلطة الشرعية على كامل الأراضي اللبنانية ووقف إطلاق النار وتحقيق الوفاق الوطني المنشود .

ووصلا باستنكار ورفض اتفاقية ١٧ مايو ١٩٨٣م التي فرضتها إسرائيل بقوة السلاح على لبنان وبما يهدد أمنه وسلامته ، إلى التضامن والوقوف معه في يونيو عام ١٩٨٢م عندما وصلت الدبابات الإسرائيلية إلى العاصمة بيروت .

على أن أهم تلك المحطات هو الدور الفعال للجنة السداسية للإتصال والمساعي الحميدة والتي ساهمت في تسريع جهودها ، تلك الروابط التقليدية والمعايشة المباشرة للأحداث اللبنانية من قبل الحكومة الكويتية .

فقد تم تشكيل اللجنة السداسية بقرار من مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ ١٥/ ١٠/ ١٩٨٨م برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح ، وعضوية كل من الأردن والإمارات والجزائر وتونس والسودان مع الأمين العام للجامعة العربية السيد الشاذلي القليبي ، وحددت مهمتها بالاتصال بكافة الأطراف اللبنانية بقصد معرفة آرائها واقتراحاتها في خصوص حل الأزمة اللبنانية وبذل المساعي الحميدة مع تلك الأطراف من أجل تحقيق الوفاق الوطني .

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح وجهود في اللجنة السداسية

تولَّت الكويت توجيه دفة اللجنة مدفوعة بواجبها القومي تجاه لبنان ، بعيدا عن السعي إلى تحقيق وجاهة سياسية أو امتيازات خاصة ، وإنما أملا في تخليص بلد شقيق وبأية وسيلة .

قررت اللجنة انتهاج أسلوب واقعي وعملي ، يبدأ بالحوار بين الأطراف اللبنانية المتصارعة ، ثم التوجه إلى المراجع الروحية والسياسية ، وهذا ما حصل ، حيث احتضنت الكويت اجتماع ستة رؤساء روحيين واستمعت إلى طروحاتهم وحلولهم بعدما عقدت اجتماعات لها في تونس بحضور كل الأطراف ، وكانت في ذلك تستمع إلى كل الآراء وتقرب بينها لتضع الأقدام على طريق الوفاق الوطني الذي مهد لاتفاق الطائف الذي بدوره انهى الحرب الأهلية .

وتمكنت اللجنة من تفهم جوانب المشكلة وتوصلت إلى وضع وثيقة خاصة بالوفاق الوطني وخرجت منها بنتيجة مفادها : انه لابد من إجراء اصلاحات وانتخاب رئيس للجمهورية ، وكان ذلك في صيف عام ١٩٨٩ ، حيث قدمت «الأمانة» إلى القمة العربية بالدار البيضاء كي تواصل المهمة بوحي من القوة المعطاة لها ، والتي شكلت لجنة ثلاثية تضم زعماء المملكة العربية السعودية والمغرب والجزائر لتنتهي بلقاء الطائف المشهور .

ومشروع الوفاق الوطني اللبناني ، كان مثار اعتزاز وفخر للكويت ، بحسب تعبير عميد الدبلوماسية الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح الذي قال في حوار صحفي نشرته مجلة «الأفكار» اللبنانية في ٢٦/ ٧/ ١٩٩٧م :

> **«نحن في الكويت بكل فخر وضعنا نقطة الوفاق اللبناني ، عبر المساعي التي بذلناها من أجل ذلك دون كلل أو ملل ، وهذا الوفاق بطله الحقيقي الشعب اللبناني ، ولولاه لما تحقق شيء .»**

العلاقات الاقتصادية المشتركة

مثال صادق على التعاون الإيجابي

- الثوابت الكويتية تجاه لبنان :
  - مساعدات إنسانية.
  - مشاركات بالإعمار.
  - قروض ومنح تنموية.

العلاقات الاقتصادية المشتركة

مثال صادق على التعاون الإيجابي

الرغبة في تعزيز الروابط الأخوية القائمة بين دولة الكويت والجمهورية اللبنانية ، ترجمتها القيادة السياسية الكويتية بالوقوف مع هذا البلد العربي وشد أزره في الأزمات والمحن السياسية التي مرت عليه ، وعبرت عنها من خلال تقديم القروض والمساعدات الاقتصادية والمالية ، فكانت مثالاً صادقًا للعلاقات الثابتة والمستمرة والقائمة على إسهام الكويت بتطوير اقتصادات لبنان والنهوض به لتنفيذ برامجه التنموية التي يحتاجها ومد يد العون لشعبه الذي تعرض لأحداث أليمة عصفت به منذ السبعينيات .

ولم تتوان الكويت لحظة عن المساندة وبكل قوة في كل مرة كانت تعصف بلبنان أي أزمة سياسية أو أمنية أو اقتصادية ، حتى في حالات السلم الأهلي والاستقرار السياسي .

ففي إطار التعاون المشترك وعلى صعيد «العلاقات البلدية» فقد كانت باكورة الترجمة لهذا التعاون منذ بداية الستينيات من خلال الحصول على قرض ميسر من حكومة الكويت إلى بلدية بيروت عام ١٩٦١م بقيمة خمسة ملايين ليرة لبنانية ، لإطلاق ورشة لتوسيع الطرق الرئيسية في العاصمة ومداخلها .

وإسهاما من الكويت بتقوية تلك الروابط قدمت بتاريخ ٢٣ من مارس سنة ١٩٦٥ ، أول قرض إلى لبنان بقيمة خمسة ملايين دينار كويتي في سبيل تنفيذ مشاريع تنموية ، وقعها حينذاك الشيخ جابر الأحمد الصباح

بصفته وزير المالية والصناعة والتجارة ، وعن الحكومة اللبنانية ، سفيرها في الكويت السيد علي بزي .

وعند تعرُّض لبنان لاعتداء مسلح من قبل إسرائيل عام ١٩٧٢ خصصت الكويت مبلغ مليون ونصف مليون دينار لإعانة المناطق المتضررة بالعدوان على كل من «لبنان وسوريا والفدائيين الفلسطينيين» (هكذا كانت الصياغة) وذلك في الثاني والعشرين من شهر مارس لسنة ١٩٧٢م .

وفي عهد الأمير الراحل الشيخ صباح السالم الصباح ، ألحقت الأحداث الأليمة التي وقعت عام ١٩٧٥ أضرارا بالغة بالشعب اللبناني ، ولم تكن الدولة اللبنانية التي أنهكتها الحرب ، قادرة على الوفاء بالتزاماتها ، حينها بادرت الكويت إلى تقديم ما قيمته ٣٠ مليون ليرة لبنانية للاسهام في مشروع «إغاثة وتوطين المتضررين اللبنانيين» في ٢٩ من مايو (آيار) عام ١٩٧٧ ، ترافق ذلك مع المساهمة الكويتية بنصيبها من نفقات إنشاء صندوق خاص لتغطية مصروفات قوات الردع العربية ، وكانت حصتها آنذاك ١٨ مليون دولار تدفعها كل ستة أشهر ، لفترة أربع سنوات امتدت من العام ١٩٧٦ ولغاية العام ١٩٧٩م ، بناء على مقررات مؤتمر القمة العربي المنعقد في القاهرة بتاريخ ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٧٦م .

والهم اللبناني بكل مضامينه وتفاصيله لم يغب عن أذهان القيادة السياسية العليا في الكويت في الوقت الذي كانت فيه الأزمة اللبنانية الطاحنة تدنو من نهايتها ، فقد بادرت بمد اليد لتمسح الجروح اللبنانية وتحتضن ٧٢ مصاباً في شهر مايو عام ١٩٨٩ وتقدم لهم العلاج في مستشفياتها وتستقدمهم مع أقاربهم بطائرات خاصة أرسلت إلى كل من دمشق ولارنكا وإحضارهم إلى الكويت ثم عودتهم معافين .

وفي عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩م قدمت معونات غذائية وطبية ولوازم مدرسية تقدر قيمتها بحوالي ١٥ مليون دولار أميركي لمساعدة الشعب اللبناني لتغطية صعوبات اقتصادية خانقة .

مساعدات كويتية إنسانية للشعب اللبناني عام ١٩٨٩م

هذه الوقفة الإنسانية استمرت بصور مختلفة ، وجاءت على أكثر من صعيد ، منها : تبرع أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح بمبلغ مليون دولار أميركي لدعم مستشفى المقاصد الإسلامي وإعادة تجهيزه لتأمين استمرار خدماته الصحية ، ثم تبعتها مساعدات إنسانية وعلى أربع دفعات ، كان آخرها في شهر يونيو عام ١٩٩٠م ، بعد أن أصدر أمير الكويت توجيهاته بوجوب عدم ترك الشعب اللبناني وحيدا في معاناته ، والعمل على مساعدته بكل الإمكانات السلمية المتاحة ليستطيع اللحاق بأشقائه على دروب الحضارة والشروع بالتنمية الداخلية .

وعلى أثر «حرب الأيام السبعة» التي أدت لنزوح حوالي ٤٠٠ ألف مواطن لبناني وتدمير منازلهم من قبل القوات الإسرائيلية قدمت الكويت مبلغ ٧٥ مليون دولار أميركي لإعادة إعمار ما تهدم من جراء العدوان الإسرائيلي في إطار مقررات مؤتمر وزراء الخارجية العرب في ٣١ من أغسطس عام ١٩٩٣م والقاضي بمساعدة الدولة اللبنانية بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار ، وسلمت في حينه الكويت مبلغ ٥٠ مليون دولار نقدا إلى الحكومة اللبنانية على أن يكون مبلغ الـ ٢٥ مليون دولار كمنحة يقوم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بإدارتها وتنفيذها بمشروع إعمار المنشآت الصحية في مختلف الأراضي اللبنانية .

مساهمة في إعمار لبنان وبناء المستشفيات

واستمراراً لتلك السياسة القائمة على المشاركة بإعادة البناء والإعمار للمواقع والبنى اللبنانية التي تعرضت للتخريب والتدمير ، ساهمت الحكومة الكويتية سنة ١٩٩٣م بتقديم منحة قيمتها ٦,٥ ملايين دولار أميركي لإعمار منشآت المدينة الرياضية في بيروت والتي شهدت نشاطات الدورة العربية وغيرها من المناسبات الرياضية .

وتأكيدا لعلاقة المشاركة الاقتصادية بين البلدين واستمراراً للدور الإنمائي الكويتي تجاه أشقائه ، قررت الحكومة الكويتية تحويل وديعة إلى مصرف لبنان المركزي بقيمة ١٠٠ مليون دولار للتخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية التي عانى منها لبنان عام ١٩٩٨م .

وفي شهر مايو سنة ١٩٩٩م قام رئيس الوزراء اللبناني الدكتور سليم الحص بزيارة الكويت واجتمع مع أميرها الشيخ جابر الأحمد الصباح الذي بادره بالقول :

«إنك في بلدك الثاني الكويت ، الذي لا يمكن أن ينسى لبنان ، الصوت الأول الذي ارتفع لإدانة غزو الكويت»

وخلال تلك الزيارة شرح الرئيس الحص للقيادة الكويتية الوضع الاقتصادي والسياسة التي تنتهجها الحكومة اللبنانية لمعالجته ، فقام الأمير الشيخ جابر الأحمد الصباح ، الذي أبدى كل التفهم بإعطاء توجيهاته بتخصيص مبلغ ٢٠٠ مليون دولار لإنفاقها على مشاريع في مجالي المياه والطرق تصرف على مدى ثلاث سنوات ، وقد وقع لبنان اتفاق قرض مع الصندوق الكويتي للتنمية بتاريخ ٢٣/ ٦/ ١٩٩٩م ، بقيمة خمسة ملايين دينار كويتي (١٦,٥ مليون دولار أميركي) لتمويل مشروع مدخل بيروت

الساحلي الشمالي ، وهذا القرض هو من باكورة المشاريع المنوي القيام بها من مبلغ الـ ٢٠٠ مليون دولار .

وبتاريخ الأول من مارس لعام ٢٠٠٠م وبعد اتمام مهمة بعثة الصندوق الكويتي للتنمية بتقييم حجم الدمار الذي لحق بمحطات الكهرباء التي دمرتها الاعتداءات الإسرائيلية في شهر فبراير أمر أمير دولة الكويت بتقديم مساعدة مالية قدرها ١٥ مليون دولار إلى لبنان لإصلاح ما دمرته الغارات الإسرائيلية على أن يتولى الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية تنفيذ هذه المهمة .

أما الجانب الآخر من أشكال التعاون الاقتصادي والمساعدات المالية التي ربطت الكويت بلبنان فقد تمثل بالصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، والذي انشىء عام ١٩٦١م مع بداية استقلال الكويت بغرض مساعدة الدول العربية والدول النامية في تطوير اقتصاداتها ومدها بالقروض اللازمة لتنفيذ برامج التنمية فيها إيمانا منها بوحدة الأمة العربية والتواصل الإنساني والتعاون الدولي لرفع المعاناة وتقديم العون لتوفير الاحتياجات الضرورية لهذه الدول ، وعلاقات التعاون تلك تعود إلى سنوات بعيدة ، بدأت سنة ١٩٦٦م بالمساهمة في مشروع جون الكهربائي وتواصلت إلى أيامنا هذه ليتوسع حجم القروض والمنح التي تلقاها لبنان ويصل لحوالي ٢٦٧ مليون دولار أميركي بحسب لائحة أعدها الصندوق ، كما هو مبين في الجدول التالي ، وذلك بعدما افتتح له مكتبا في بيروت عام ١٩٩٤م ، بإدارة السيد بسام العثمان للإشراف على تنفيذ وإدارة المنحة المقدمة للقطاع الصحي بقيمة ٢٥ مليون دولار أميركي والقاضية ببناء عدد من المرافق الصحية في المحافظات اللبنانية وكذلك المشاريع الأخرى الجديدة في طور التنفيذ .

وما يجدر التنويه به والإشارة إليه أن الصندوق الكويتي للتنمية كان من أوائل صناديق التنمية العربية التي قدمت مساعدات اقتصادية للبنان بعد عودة الأمن والاستقرار إلى ربوعه وانتهاء الحرب الأهلية فيه والتي استمرت حوالي ١٦ عاما (١٩٧٥-١٩٩٠م) .

ويستمر ذلك الدعم الأخوي للبنان ، ففي الأول من مارس عام ٢٠٠٠م ، وبعد إتمام مهمة لجنة الصندوق الكويتي للتنمية ، بتقييم حجم الدمار الذي لحق بمحطات الكهرباء التي دمرتها الاعتداءات الإسرائيلية في شهر فبراير ٢٠٠٠م ، أمر أمير دولة الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح بتقديم مساعدة مالية قدرها ١٥ مليون دولار إلى لبنان لإصلاح ما دمرته الغارات الإسرائيلية على أن يتولى الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية تنفيذ هذه المهمة .

بدر الحميضي وتدشين مستشفى النبطية

القروض والمنح المقدمة من الحكومة الكويتية
والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية إلى الدولة اللبنانية

أولا - القروض المقدمة من الصندوق الكويتي :

م	اسم المشروع	تاريخ توقيع الاتفاقية	القيمة (د.ك)	القيمة (دولار أميركي)
١	جون الكهربائي	١٩٦٦/٧/٤	١,٦٦٢,٤٥٧	٥,٦٥٠,٠٠٠
٢	صوامع الغلال (إهراءات القمح في في مرفأ بيروت)	١٩٦٨/٨/٧	٨٠٢,٩٩١	٢,٧٣٠,٠٠٠
٣	تأهيل المنشآت الكهربائية في مؤسسة كهرباء لبنان وقاديشا (الجزء الأول)	١٩٩١/١١/٢٩	١٠,٣٠٠,٠٠٠	٣٥,٠٠٠,٠٠٠
٤	تحديث الشبكات الهاتفية المحلية	١٩٩٢/١٠/١٢	١٠,٣٠٠,٠٠٠	٣٥,٠٠٠,٠٠٠
٥	مياه الشرب في بيروت الكبرى	١٩٩٣/٦/٢٤	٥,٠٠٠,٠٠٠	١٧,٠٠٠,٠٠٠
٦	تأهيل المنشآت الكهربائية في مؤسسة كهرباء لبنان - قاديشا (الجزء الأول) قرض إضافي	١٩٩٥/٢/٢٨	٧,٠٠٠,٠٠٠	٢٤,٠٠٠,٠٠٠
٧	تأهيل مطار بيروت الدولي	١٩٩٥/٦/٣٠	١٥,٠٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠,٠٠٠
٨	مياه الشرب في بيروت الكبرى (المرحلة الأولى)	١٩٩٧/٦/٣٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٣,٣٠٠,٠٠٠
٩	مداخل بيروت الجنوبية - طريق الأوزاعي وطريق خلدة الكوكودي	١٩٩٨/١٠/١٩	١٢,٠٠٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠,٠٠٠
١٠	مدخل بيروت الساحلي الشمالي (الضبية إنطلياس)(*)	١٩٩٩/٦/٢٢	٥,٠٠٠,٠٠٠	١٦,٥٠٠,٠٠٠
		المجموع	٧٧,٠٦٥,٤٤٨	٢٥٩,١٨٠,٠٠٠

(*) يعتبر هذا المشروع باكورة الأعمال المخطط القيام بها من مبلغ الـ ٢٠٠ مليون دولار الذي تقرر أثر زيارة رئيس الوزراء اللبناني سليم الحص إلى الكويت في شهر مايو عام ١٩٩٩م .

القروض والمنح المقدمة من الحكومة الكويتية
والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية إلى الدولة اللبنانية

ثانيا – المنح المقدمة من الصندوق الكويتي :

م	اسم المشروع	تاريخ موافقة مجلس الأمة الكويتي	القيمة (دولار أميركي)
١	المساهمة في تمويل تكاليف برنامج تدريب الكوادر الحكومية .	١٩٩٢/٦/١٦	٣٦٠,٠٠٠
٢	تغطية التكاليف الإدارية اللازمة لوضع الدراسة لرفع مستوى التنمية الزراعية .	١٩٩٣/٣/٢٠	٣٤٠,٠٠٠
٣	تغطية التكاليف الإضافية لمشروع إعمار المنشآت الصحية .	١٩٩٦/٣/٣٠	٧,٠٠٠,٠٠٠
		المجموع	٧,٧٠٠,٠٠٠

ثالثا– المنح المقدمة من الحكومة الكويتية :

* قدمت الحكومة الكويتية للدولة اللبنانية سنة ١٩٩٣ منحة قيمتها ٦,٥ ملايين دولار أميركي لإعمار المدينة الرياضية .

* كما قدمت الحكومة الكويتية منحة قدرها ٧٥ مليون دولار أميركي منها مبلغ ٥٠ مليون دولار سنة ١٩٩٤/ ١٩٩٥ للمساهمة في إعادة إعمار وبناء لبنان بعد الحرب . ويقوم الصندوق حاليا بإدارة وتنفيذ منحة دولة الكويت للمساهمة في إعمار المنشآت الصحية والتي تبلغ قيمتها ٢٥ مليون دولار أميركي ، وتشمل إنشاء وتجهيز أربع مستشفيات وثماني مراكز صحية بالإضافة إلى استحداث برنامج للطوارىء والإسعاف في جميع الأراضي اللبنانية .

إتفاقيات ثنائية

ارتبطت الكويت بعلاقات اقتصادية مع لبنان بمستويات مختلفة ووقعت معها العديد من الاتفاقيات التي تنظم طبيعتها وتخدم الأهداف المشتركة ، ففي عام ١٩٦٥ جرى توقيع اتفاقية تبادل الحوالات البريدية لتسهيل تبادل الحوالات بين الدولتين ، وفي عام ١٩٧٥ وقّع البلدان اتفاق تعاون اقتصادي واستثمار رؤوس الأموال بعدما جرى تعديله وسريانه منذ سنة ١٩٧٢م .

وفي مجال النقل الجوي ولتيسير الخدمات الخاصة بالطيران المدني وقعت اتفاقية من شأنها جدولة الطرق الجوية وتتضمن بنود عديدة تتوفر فيها المرونة اللازمة لجميع جوانب التشغيل بما يمكّن شركات الطيران الوطنية من التخطيط لتشغيلها بصورة اقتصادية وذلك عام ١٩٩٤م ، بعدما ازدادت أعداد السياح الكويتيين ورجال الأعمال والمواطنين القاصدين لبنان ولنشاط الجالية اللبنانية في الكويت ، حيث سجلت أرقام السياحة أعداداً سنوية تتراوح بين ٥٠ و ٧٠ ألف كويتي يزورون لبنان .

ولعل قراءة تاريخ العلاقات التجارية واستعراض الإحصاءات والاتفاقيات الموقعة في هذاالمجال ما يعطي صورة أشمل عن طبيعة وحجم العلاقة الاقتصادية بالرغم من أن معدلات التبادل التجاري بين البلدين بقيت دون تحقيق طموحات القائمين على تلك السياسة ، باعتبار أنها لم تشكل سوى ٧ أو ٨ في المائة من الحجم الإجمالي للتجارة العربية .

السيد أحمد راشد الهارون ، مدير عام غرفة التجارة والصناعة في الكويت قدم ورقة عمل خلال ندوة فرص الاستثمار والتبادل التجاري بين البلدين عقدت في بيروت عام ١٩٩٨ ، تناول فيها أرقاما تشير إلى أن

المتوسط السنوي لحجم هذا التبادل بين ١٩٦٦ و ١٩٧٤ كان في حدود ٤٥ مليون دولار وبمتوسط عجز لمصلحة لبنان مقداره ٢٢ مليون دولار وبين ١٩٧٥ و ١٩٨٤ ارتفع المتوسط السنوي لحجم التبادل إلى حدود ٨٠ مليون دولار واستمر العجز لمصلحة لبنان إلى ٣٧ مليون دولار .

أما في الأثنتي عشرة سنة بين ١٩٨٦-١٩٩٧م فقد انخفض متوسط حجم التبادل إلى ٦٥ مليون دولار . بينما ارتفع العجز لمصلحة لبنان إلى ٤٧ مليون دولار سنويا .

والغريب فعلا أن حجم الصادرات اللبنانية إلى الكويت سجل رقمه القياسي في أكثر أيام الأزمة اللبنانية قسوة ، حيث وصل عام ١٩٨٨ إلى أكثر من ٨١ مليون دولار . وأن السنة الوحيدة التي حُقق فيها توازن في الميزان التجاري بين البلدين كان سنة ١٩٨٤ حيث تجاوز هذا التبادل ١٠٨ ملايين دولار توزعت مناصفة بين البلدين . وانخفض هذا الرقم القياسي إلى ٧٧ مليون دولار سنة ١٩٩٧م وبعجز لمصلحة لبنان تجاوز الـ ٥٠ مليون دولار .

في حين يذكر السيد ياسين جابر ، وزير الاقتصاد والتجارة اللبناني في ندوة حول العلاقات الاقتصادية بين الكويت ولبنان ، أقيمت في بيروت عام ١٩٩٨م أن لبنان استورد من الكويت بما قيمته ١٠ ملايين دولار سنة ١٩٩٨م ، وصدّر إليها بقيمة ٤,٥٠ مليون دولار ، وهذا على حد تعبيره ، مخيب للآمال ولا يشكل إلا نسبة ضئيلة من حجم التجارة المتوقع .

وكانت الدولتان وقعتا اتفاقا تجاريا سنة ١٩٧٢م ، ثم حل مكانه اتفاق آخر وقع سنة ١٩٧٧م ، ليستكمل باتفاق جديد عام ١٩٩٩م ، متضمنا اعفاءات جمركية متبادلة وخفضا متبادلا بواقع ٢٥ في المائة على رسوم

بعض السلع وطنية المنشأ بدءاً من ١/ ١/ ١٩٩٩م ، احتوى على وجود ٥٨ سلعة من الجانب الكويتي مقابل ١٢٨ سلعة من الجانب اللبناني ، على أن يتم تحرير التبادل التجاري بمعدل ٢٥٪ سنويا ويصل إلى تحرير كامل للتجارة في بداية عام ٢٠٠١م ، وبذلك تسجل خطوة على طريق تحرير التجارة العربية .

على أن تعزيز فرص التبادل الاقتصادي وتوفير الضمانات والبيئة القانونية للاستثمارات الأجنبية يعود إلى أن النظام الاقتصادي للبنان قائم على الحرية الاقتصادية وحرية التجارة ، وهذا ما يفسح المجال لغير اللبنانيين في تملك العقارات ، وإن كان بنسب محددة ، حسب القانون الصادر عام ١٩٦٩م ، كما يسمح بتملك المؤسسات والشركات التجارية و٧٠٪ من رأسمال أي بنك . هذه الحوافز دفعت الكويتيين وغيرهم للتوجه إلى لبنان لاستثمار أموالهم لوجود قانون سرية المصارف أولا ، وبما يعطي الاطمئنان والضمان للمستثمرين بالحفاظ على ممتلكاتهم ثانيا ، فكانت هناك مجموعة من الشركات والبنوك التي ساهم فيها الرأسمال الكويتي ، إضافة إلى مساهمة الحكومة الكويتية «بشركة أنترا» للاستثمار وامتلاكها لنسبة ١٩٪ من الأسهم فيها .

ففي قطاع البنوك هناك مساهمات كويتية في بنك لبنان والكويت وفيرست ناسيونال بنك ، وبنك الكويت الوطني ، والبنك العربي الإفريقي الدولي ، وبنك الاستثمار والتنمية ، وبنك عودة ، عدا عن المساهمات بقطاع الفنادق والشركات والمؤسسات وتملك العقارات في بيروت ومناطق مختلفة من لبنان .

الجالية اللبنانية في الكويت وعلاقة الكويتيين بلبنان

تاريخ حافل بالعطاء

الجالية اللبنانية في الكويت

وعلاقة الكويتيين بلبنان

تاريخ حافل بالعطاء

من الصعب الحديث عن الجالية اللبنانية في الكويت دون التطرق إلى علاقة الكويتيين بلبنان ومعرفتهم به فكلاهما متداخلان ، لا انفصام بينهما .

والحقيقة أن العلاقة بين الشعبين والتي تمتد إلى الثلاثينات من هذا القرن هي التي مهدت وأسست لقيام العلاقات الدبلوماسية ، والتي جاءت تتويجا لهذا التمازج والتقارب بين الشعبين ، قبل أن تأخذ طابع التمثيل الدبلوماسي وتبادل السفراء .

الدارسون لهذه «العلاقة الشعبية» يختلفون حول السنة التي بدأ بها أول من افتتح «البوابة الكويتية» سواء من اتجه من الكويتيين إلى لبنان ، أو من جاء من اللبنانيين إلى الكويت .

وبحسب المصادر المتوفرة ، يمكن القول ان عقد العشرينيات كان نقطة البداية بالتواصل المشترك من الطرفين ، فالدكتور خليل أرزوني ، مؤلف كتاب «الهجرة اللبنانية إلى الكويت» يسجل أن اللبناني منيب محمود مصطفى الشلبي ، من مدينة طرابلس بشمال لبنان ، هو أول مهاجر لبناني جاء للعمل إلى الكويت عام ١٩١٥م ، أثناء الحرب العالمية الأولى ، وعرف باسم «منيب السوري» ، كان يعمل في تصليح الساعات ، وتوفي في الكويت عام ١٩٦٨ عن عمر يناهز ٨٠ سنة .

بينما كان عزت محمد جعفر، اللبناني الأصل، والذي ارتبط بعلاقة صداقة مع أمير الكويت الراحل، الشيخ أحمد الجابر الصباح وأصبح مستشاراً سياسيا له، اعتباراً من عام ١٩٤٠م، بعد حصوله على الجنسية الكويتية، هو من أوائل اللبنانيين الذين «تكوتوا» ومارسوا التجارة والسياسة.

ومن الأسماء الذين يذكرون باعتبارهم من الأوائل الذين دخلوا الكويت: عمر محي الدين سلامة (١٩٣٩)، ألبير عبدو حاتم (١٩٤٦) وفوزي الحص الذي وصل مع أخويه عبدالله وناجي إلى مطار «النزهة» الكويتي القديم، وارتبطوا بعلاقة صداقة مع عبدالله الملا سكرتير المرحوم الشيخ عبدالله السالم الصباح وأنشأوا «كاراج الحص» الذي عمل فيه كثير من اللبنانيين القادمين إلى الكويت.

من الجانب الآخر، جاءت معرفة أهل الكويت بلبنان في أواخر العشرينيات، كما يذكر الباحث الكويتي، عادل عبدالمغني، وذلك بالتحاق عدد من الطلبة للدراسة في الجامعات والمعاهد والمدارس اللبنانية ومنهم من يشغل الآن مراكز مرموقة في الكويت، من أمثالهم: محافظ مدينة الجهراء الدكتور الشيخ إبراهيم الدعيج الصباح، ومحافظ بنك الكويت المركزي، والنائب ورئيس تحرير صحيفة القبس الأسبق محمد جاسم الصقر، والسياسي المخضرم الدكتور أحمد الخطيب والدكتور عبدالرحمن العوضي والسيد عبدالله يوسف الغانم وغيرهم. وفي الأربعينيات أخذت أعداد كبيرة من الكويتيين تفد إلى لبنان للسياحة والاصطياف، ومما يذكر في هذا المجال، أن الدوائر الحكومية في الكويت كانت تقدم بمطلع الخمسينيات تذاكر سفر سنوية مجانية لموظفيها الراغبين بالسفر وهذا مادفع بدائرة السياحة اللبنانية تشجيعا منها أن تعطي

للمصطافين الكويتيين وغيرهم من الجنسيات عند وصولهم إلى مطار بيروت مبالغ تشجيعية ، وحددت مبلغ ١٠٠ ليرة لبنانية للكبار و ٥٠ ليرة للصغار ، وبقي هذا الوضع حتى عام ١٩٥٩م .

ثم توسعت أعداد الكويتيين الراغبين بالاصطياف وشكلوا جالية كويتية في قرى الجبل ، لها حضورها ومقاهيها وبيوتها ، حيث يلتقون هناك ويقضون فيها أشهرا متواصلة ، ومن أشهر المدن التي أحبها الكويتيون مدينة بحمدون ، وفيها شوارع باسم شارع الشيوخ وشارع ولي العهد وشارع آل البحر وشارع آل الغانم ، كذلك بنيت فيها مساجد ، واحد باسم مسجد العثمان وآخر باسم مسجد الخرافي ، إضافة إلى فندق «الساحة» والمعروف باسم فندق «المساعيد» ، تلك الحالة الكويتية كانت مادة خصبة لكتابة وعرض مسرحية عُرفت باسم «بحمدون المحطة» .

مدينة بحمدون . لها ذكريات جميلة عند الكويتيين

على أن من «المعالم الكويتية» المشهورة والمعروفة ذلك القصر العائد للأمير الراحل الشيخ صباح السالم الصباح في مدينة عاليه ، حيث اعتاد أن يقضي فيه عطلة الصيف بعد أن بنى في تلك المدينة قصراً خاصا يشار إليه «بقصر أمير الكويت» وجرت العادة منذ الستينيات أن يكون لبنان هو المصيف الثابت والرئيسي ، إلا أن أحداث الحرب الأهلية التي اندلعت عام ١٩٧٥ جعلت من الصعوبة الإقامة في مدينة عالية . لذلك كان هذا العام آخر مرة يزور فيها لبنان حيث أمضى الأمير الراحل عطلة الصيف في مدينة جنيف السويسرية .

ومن الروايات الموثقة لمرحلة الأربعينيات ما سجله السيد وفيق العجوز الذي عمل في دائرة العلاقات العامة بشركة طيران الشرق الأوسط في كتاب بعنوان «Out on awing» «محلقا على جناح» ألفه جون مونرو حيث يسرد إسهامات الشركة في ربط لبنان إنمائيا وسياحيا مع الكويت ، ومما يذكره ، أنه في تلك الفترة تأسست شركتان لبنانيتان كبيرتان للتعهدات في الكويت ، هما : شركة «كات - Cat » لأصحابها ، إميل البستاني وعبدالله خوري وشكري شماس ، وشركة «سي سي سي» لأصحابها كامل عبدالرحمن وحسيب صباغ وسعيد خوري . وكان لإميل البستاني اليد الطولى في تعزيز مصالح كل من لبنان وشركة طيران الشرق الأوسط ، وقام بهذه المهمة بمساعدة موظفين اثنين في شركته هما محمد عبدالرحمن ووليم قازان ، وكان له الأثر الفعال في توثيق العلاقات بين الرئيس اللبناني بشارة الخوري ورئيس وزراء لبنان رياض الصلح والرئيس صائب سلام من جهة ، وبين العائلة الحاكمة في الكويت من جهة أخرى .

وبفضل مداخلات اميل البستاني تأمنت كل متطلبات سمات الدخول إلى لبنان ، للمواطنين المدنيين أولا ثم للعاملين في الكويت من بلدان أخرى .

ويذكر السيد وفيق العجوز في روايته تلك ، أنه من بين الزائرين الكويتيين الدائمين لبيروت آنذاك ، عدد كبير من أفراد العائلة الحاكمة في الكويت بينهم الشيخ فهد السالم الصباح مدير إدارة الأشغال العامة يومئذ والشيخ عبدالله الجابر الصباح مدير دائرة المعارف والشيخ عبدالله المبارك الصباح ، مدير الأمن العام .

وفي هذا الفصل من الكتاب يشير إلى حكاية شحن الذهب لتجار كويتيين عبر مطار بيروت وشركة طيران الشرق الأوسط وكيف ساهمت هذه الشركة بأن تلعب دوراً حاسما في تحقيق التطور المبكر للكويت ولبنان في آن واحد .

وما بين عقدي الخمسينيات والستينيات بلغت العلاقات ذروة من النشاط والتبادل البشري وزاد أعداد اللبنانيين القادمين إلى الكويت والذين ساهموا في إعمارها وشاركوا في بنائها ، مع تدفق الثروة النفطية والحاجة إلى عمالة فنية في مختلف المجالات .

واحتضنت الكويت في حينها ، جالية خلاقة ، تعمل وتنتج في مواقع عدة ، شعارها الكد والعمل وعدم التدخل في أي شأن لا يعنيها خارج نطاق عملها بعد أن أخذ حجمها يتنامى عدديًا يومًا بعد يوم ، إذ قدرت بأكثر من عشرة آلاف لبناني ، وقد أعطت انطباعا بأن اللبناني يأتي إلى الكويت ومعه «شهادة تلقيح» ضد الترويج لأفكار ومبادئ معينة ، على حد تعبير السفير اللبناني الأسبق ، سميح البابا ، بل هي جاءت للإسهام في تطوير الكويت من جهة وتحقيق نفع مادي من جهة أخرى .

وفي هذا الصدد فإن الدكتور سليم الحص ، رئيس الوزراء اللبناني

حاليا ، والذي تم تكريمه من قبل السفارة اللبنانية في الكويت عام ١٩٩٧ ، بعد أن شارك في وضع حجر الأساس لبناء مبنى السفارة وأول من دشنها ، يعتبر من الشخصيات التي تركت بصمات واضحة في تاريخ العلاقات بين البلدين ، فهو ينظر إلى الكويت على أنها وطنه الثاني مثل جميع أفراد الجالية اللبنانية حيث كانت له إقامة طويلة فيها ، عندما عمل مستشاراً اقتصاديا في الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في الأعوام ١٩٦٤-١٩٦٥-١٩٦٦ .

ولعله من المفيد في هذا الجانب التوسع قليلا بالحديث عن دور الجالية اللبنانية وإسهاماتها في الحياة الكويتية تبعا للقطاع الذي تواجدت فيه والمواقع التي احتلتها ، والتعرف على ذلك النوع من الحب المتبادل بين الشعبين والعناصر المشتركة التي تجمعهما ، كالموقع الجغرافي المفتوح على البحر ، والنظام السياسي الذي سارا عليه ، وممارستهما للديمقراطية ، كنهج في الحكم والتحدث بصوت عال عن قضاياهما .

من حيث النوعية ، يمكن تقسيم الجالية اللبنانية إلى ثلاث فئات : فئة العمال والمستخدمين وفئة أصحاب الحرف والتجارة والأعمال الخاصة ، وفئة أصحاب الاختصاصات العلمية والمهنية . وقبل التعرض إلى بعض النماذج وتجاربها ، لابد من الإشارة إلى أن ما يرد من أرقام عن أعداد اللبنانيين في الكويت لا يستند إلى إحصاءات رسمية بل هو عبارة عن تقديرات ، مصدرها إما سفراء لبنان في الكويت ، أو بعض الدراسات التي تناولت هذا الموضوع ، ربما هذا النقص في الإحصاء ، يعود في جزء منه إلى أن الإحصاءات الرسمية التي تصدرها وزارة التخطيط الكويتية لاتلحظ ذكر اسم البلد عند ذكرها للجاليات ، بل هي تعتمد في التوزيع على

القارات والمناطق الجغرافية ، ومع هذا يمكن القول ان العدد التقريبي للجالية اللبنانية في الكويت عام ١٩٩٩م بلغ حوالي ٣٢ ألف لبناني حسبما ذكر لنا السفير اللبناني خالد مصطفى الكيلاني ، وإن كانت بعض الإحصاءات تورد الرقم ٣٤ ألفا ، بعد أن وصل إلى أدنى مستوى له عام ١٩٩٠م ، سنة الغزو العراقي للكويت ، حيث وصل الرقم إلى حوالي ستة آلاف ، بعد ما نزح غالبيتهم من الكويت ، وتعرضوا خلالها إلى خسائر مادية كبيرة شأنهم ، شأن بقية الجاليات والشعب الكويتي .

مظاهرات اللبنانيين تأييداً للكويت

وتم تقدير خسائر الجالية اللبنانية ، وفق إحصاءات غرفة التجارة والصناعة في بيروت ، بنحو ٣٧٠ مليون دولار ، تعود إلى حوالي ٤ آلاف شخص وأكثر من ٤٠٠ مؤسسة وشركة .

وبما أن غالبية اللبنانيين المتواجدين في خارج بلادهم يتجهون إلى الأعمال الحرة ، بحكم ممارستهم لها في بلادهم ، فإن نسبة من عمل في وظائف حكومية كانت محدودة جداً ، قياساً إلى من يعملون في القطاع الأهلي .

ومهما كان من أمر ذلك ، فقد عرفت بعض القطاعات حضورا لبنانيا مميزاً ، يستحق الإشارة إليه والتوقف عنده ، من تلك القطاعات ، قطاع الإعلام بشكل عام والصحافة بشكل خاص .

حول هذا الدور كان لنا لقاء خاص ننقل فحواه وبتصرف مع أحد المشاركين الأوائل في بناء الصحافة اليومية الكويتية والذي مازال صامداً إلى وقتنا هذا في صحيفة «السياسة» الكويتية الكائنة في شارع الصحافة في منطقة الشويخ الصناعية هو الأستاذ قاسم أفيوني والمشهور بـ «أبو الخير» .

عام ١٩٦١ ، جاء صدور صحيفة «الرأي العام» استكمالا لبناء الدولة المستقلة والجواب الذي تم اختياره للتعبير عن وجودها ، فالعدد الأول منها صدر بتاريخ ١٦/ ٤/ ١٩٦١م كجريدة أسبوعية لصاحبها ورئيس تحريرها الأستاذ عبدالعزيز المساعيد الذي تعاقد مع الصحافي اللبناني الراحل عبدالله شعيتو ، وكان يتم تحريرها في الكويت لتطبع في بيروت حيث يذهب بها شعيتو مع نهاية كل أسبوع إلى مطابع الهدف التي كان يملكها نقيب الصحافة اللبنانية زهير عسيران ويأتي بها مطبوعة لتوزع في الكويت وحسب التسهيلات .

استمرت الحال هكذا لحوالي أربعة أشهر لتصبح جريدة يومية وتصدر من الكويت بعد أن استكملت تجهيزاتها الطباعية وبفريق عمل أغلبهم من اللبنانيين .

في ذلك الوقت قرر «عميد» الصحافة الكويتية، عبدالعزيز المساعيد الاستعانة بخبرات اللبنانيين ويرشح له نقيب المحررين ملحم كرم عدة أسماء من بينهم طلال سلمان (صاحب جريدة السفير) وقاسم أفيوني والياس عبود وجل الخالق ناز التي كانت تعرف باسم «جلو دلال» ولاحقا «بأم الخير» والتي كانت تعمل في مجلة «الجمهور الجديد» لصاحبها الراحل فريد أبو شهلا.

وفي عام ١٩٦٣، جاء هذا الفريق الإعلامي إلى الكويت وبإدارة عبدالله شعيتو وتبعهم سمير عطاالله وتوزعت أدوارهم بحيث يتولى الأستاذ «طلال سلمان» و «أم الخير» إصدار مجلة «دنيا العروبة» والتي صدر العدد الأول منها في ١٩ يناير ١٩٦٣م وقد تولى الأستاذ قاسم أفيوني مهمة الإشراف على الصفحة الأولى من الجريدة، في حين أن سمير عطاالله عمل رئيسًا لقسم الخارجيات وأسعد الصابونجي في قسم المحليات مع حسن حمية، وبالطبع كان هناك عدد من الصحافيين العرب والكويتيين، وعدد من الكتاب الكويتيين منهم عبداللطيف الدعيج، وسليمان الفهد، وحسين العتيبي، وحمد السعيدان وآخرون، وأكثرهم شهرة كان أحمد الجارالله، صاحب جريدة «السياسة.

وبعد ستة أشهر تقريبا، حدث شيء لم يكن بالحسبان فقد غادر - فجأة - الأستاذ طلال سلمان الكويت عائدًا إلى لبنان وبدون سابق إنذار، ربما لشعوره بأن الحنين إلى الوطن شده أكثر من البقاء في الكويت وحلّت مكانه «أم الخير».

استمرت صحيفة «الرأي العام» لغاية ١٩٦٥م، مع «دنيا العروبة» دون منافس لها أو منازع، إلى أن جرى بيع «دنيا العروبة» وكان صاحبها يوسف

السيد هاشم الرفاعي إلى عبدالرحمن الولايتي وصدرت باسم «السياسة» وتولى فيها رئاسة التحرير الأستاذ أحمد الجارالله ومعه كل الطاقم اللبناني، وعلى رأسهم قاسم أفيوني وزوجته «أم الخير» وبدأوا رحلة جديدة بإصدار صحيفة السياسة بشكل أسبوعي بحجم التابلويد، ويبقى عبدالله شعيتو يعمل في الرأي العام، ويغادر سمير عطاالله إلى «النهار» في بيروت، وتلتحق مجموعة من الصحافيين اللبنانيين للعمل في صحف ومجلات كويتية أخرى منهم السيدة هدى المر والأستاذ الياس منصور.

تولى قاسم أفيوني، منصب مدير تحرير السياسة وتمت صفقة بيع «السياسة» إلى أحمد الجار الله، بمبلغ ٣٠ ألف دينار كويتي، وجرى تسجيل الصحيفة بكتاب حمله قاسم أفيوني إلى وزير الإعلام الكويتي الراحل الشيخ جابر العلي السالم الصباح، ويعطى امتياز «السياسة» عام ١٩٦٨م على أن تصبح يومية.

وفي أبريل (نيسان) عام ١٩٦٨م صدر العدد الأول من صحيفة «السياسة» بسبع أعمدة وليس بثمانية كما جرى العرف بذلك وكانت تطبع في مطابع «مقهوي» التي كان يديرها أحد اللبنانيين المخضرمين في مجال الإنتاج الطباعي وهو جورج مجاعص الذي مازال حتى الآن في مطابع المرزوق مع مجموعة أخرى من الفنيين اللبنانيين.

هذه التجربة مثلت ثقة الكويتيين بكفاءة وقدرة الصحافيين اللبنانيين الذين حملوا الأمانة بمهنية عالية وحرفية مشهود لها، فكانت صناعة الإعلام الكويتي في مرحلة التأسيس صناعة لبنانية، إنتاجا وتوزيعا وتحريرا، بالمعنى الحرفي للكلمة دون أن يعني هذا أي انتقاص من حقوق

وأدوار الجاليات العربية الأخرى التي ساهمت بفترات لاحقة وبمواقع أخرى سواء من الأخوة المصريين أو السوريين أو الفلسطينيين بالمشاركة أو بوضع اللبنات الأولى في إصدار الصحف والمجلات ، والتي كانت طلائعها على يد شخصيات كويتية معروفة وسابقة حتى على استقلال الكويت مثل «الكويت» و «البعثة» و «كاظمة» و «الرائد» وغيرها من المطبوعات .

اعتصام كويتي تأييداً للبنان

هذا الدور خلق حالة من التماس البشري الواقعي على قاعدة التكامل المناخي ، كما يحلو للصحافي قاسم أفيوني أن يخرجها ، حيث شتاء الكويت لطيف وشتاء لبنان قارس ، وصيف لبنان لطيف وصيف الكويت حارق ، فجاء هذا «الإيلاف» المشترك بين الشعبين والذي بنيت عليه ، تكاملات أخرى ، على صعيد تبادل الحاجات والمنافع ، سادت الشعور

المشترك بينهما لتتزاوج الخبرة اللبنانية مع رأس المال الكويتي ولتستكمل في مواقع أخرى ، منها صحيفة القبس الكويتية والتي صدرت في ٢٢ من فبراير عام ١٩٧٢م ، ويمثل اللبنانيون فيها بمستويات قيادية ، حيث تم التعاقد مع الأستاذ رؤوف شحوري مديراً للتحرير والأستاذ ذو الفقار قبيسي مديراً عامًا لها ، وتدخل حلبة المنافسة القوية مع زميلاتها في الصحف الكويتية ، وتستقطب عدداً كبيراً من اللبنانيين الذين لهم تجارب وخبرات في هذا المجال أكملوا ما بدأه المؤسسون ، سواء في مجال التحرير أو مجال الإعلان والطباعة والأقسام الفنية الأخرى .

ومع بداية السبعينيات ، استقطبت الصحافة الكويتية ، والتي زادت إلى خمس صحف تصدر باللغة العربية ، عدداً لا بأس به من الصحافيين اللبنانيين ، أمثال : المرحوم سليمان فليحان ، الذي عمل في صحيفة «الوطن» وغيره الكثيرون من المحررين والكتاب والفنيين . . واستمرت الحال إلى فترة الثمانينيات والتسعينيات لتشهد تبدلاً بالأسماء والمواقع ممن شغلوا مناصب ووظائف مهنية بالصحافة الكويتية ، كسمير عطاالله الذي عاد مرة ثانية إلى صحيفة «الأنباء» الكويتية ، ثم يهجرها إلى لندن ، ووفائي دياب الذي يتسلم وظيفة نائب رئيس تحرير فيها عام ١٩٩٩م مع عدد من الصحافيين اللبنانيين ، ورفله خرياطي الذي تولى مدير تحرير صحيفة القبس عام ١٩٨٤ ، وتبعه د . أحمد طقشه في المنصب نفسه منذ عام ١٩٩٢م ومايزال حتى الآن ، وغيرهم العديد من الزملاء ، الذين توزعوا على «الرأي العام» ، الجديدة ، حيث تولى فيها السيد بشارة شربل مديراً للتحرير ثم السيد على الرز وطاقم من الصحافيين اللبنانيين الذي عملوا في بيروت ولندن بعدما انتقلت إلى صاحبها الأستاذ جاسم بودي عام ١٩٩٦م ، وشوكت حكيم الذي يتولي منصب مدير التحرير في صحيفة

«السياسة» وأسعد الصابونجي الذي تنقل في عدة مواقع بمؤسسات صحافية كويتية منذ الستينيات، ويقوم بمهام مدير التحرير في مجلة المجالس، ثم الأستاذ جميل حمود الذي خلفه في الموقع، لينتقل مؤخرا إلى صحيفة «السياسة».

وفي السياق نفسه، كان هناك على الطرف الآخر من معادلة الإنتاج الصحفي، وما نعنيه بالتوزيع، أحد اللبنانيين ويدعى السيد على فارس الذي حل بالكويت عام ١٩٥٦م ليؤسس «دكانا» كان يسمى «مكتبة الكويت المتحدة»، في الشارع الجديد، من قلب المدينة إلى جانب مقهى الكمال الذي كان يمتلكه أيضا، وتوفي في الكويت ١٩٧٩م، وتشاء الظروف أن يتولى إدارة تلك المكتبة شاب لبناني طموح هو السيد أحمد حيدر منذ العام ١٩٦٣، ليعمل على تسويق وتوزيع الصحف والكتب منذ ذلك الحين.

عن تلك البدايات يحدثنا، السيد أبو علي أحمد حيدر في مكتبه الجديد، بعدما هجر «عمارة الكليب» بوسط مدينة الكويت وكان قد استقر فيها لأكثر من ثلاثين سنة، وهو الذي انتخب رئيسا لمجلس إدارة اتحاد الموزعين العرب (١٩٩٤-١٩٩٦م) وعضوا في مجالس إدارتها، يقول: البداية كانت بتواضع شديد، أن نفتتح طريقا لتوزيع الصحف اللبنانية في الكويت، ومع جريدة «الشرق» لصاحبها خيري الكعكي، ويتبعها صحف أخرى كالحياة، والنهار، والكفاح، والأسبوع العربي، لما هذه المطبوعات من جمهور يرغب بقراءتها. وطرق التوزيع في ذلك الوقت كانت سلسة وبسيطة، وكانت المنافسة مع الشركات الأخرى، وبالأخص وكالة المطبوعات، شريفة، بعكس ما يجرى اليوم.

فقد ساهم السيد أحمد حيدر بدور فعال بإدخال الصحافة اللبنانية في مرحلة الستينيات إلى السوق الكويتية وكذلك الكتاب اللبناني ، الذي عرف بجودته وتميزه ، وكان سببا لنجاح معارض الكتب سواء في الكويت أو العالم العربي .

وفي عام ١٩٧٩ تحولت «مكتبة الكويت المتحدة» إلى «الشركة المتحدة لتوزيع الصحف والمطبوعات» ، بجهود فردية وبرأسمال ، لم يتعد ١٢٠٠ دينار كويتي ، حصل عليها كقرض ، وسائق بالإضافة إلى سيارة أجرة ، ليتوسع بعد ذلك ويتحول اسمه إلى أحد اللبنانيين الأوائل الذين دخلوا عالم توزيع الصحف والمطبوعات والكتب ويحصل على توكيل توزيع مجلة العربي في الكويت منذ الستينيات ومطبوعات وزارة الإعلام وتحديدا سلسلة «عالم المعرفة» عام ١٩٧٧ ، ويؤسس حضورا لبنانيا في مجال توزيع الكتاب والصحف اللبنانية في الكويت .

وهذا الحضور لم يكن فقط محصورا بالصحافة أو التوزيع ، بل امتد إلى مؤسسات إعلامية كويتية أخرى ، مثل التلفزيون والإذاعة حيث استقطب هذا المجال ، عددا لا بأس به من المذيعين ومقدمي الأخبار والعاملين في وزارة الإعلام ومطبوعاتها .

ومع تأسيس وكالة كونا للأنباء عام ١٩٧٨م ، بإدارة السيد برجس حمود البرجس ، كانت هناك مجموعة من المؤهلات اللبنانية التي قامت بتأسيس القسم الإنكليزي من الوكالة .

وإذا ما انتقلنا إلى قطاعات أخرى ، فلابد من ذكر القطاع الصحي الذي احتضن عددا من الأطباء اللبنانيين من أبرزهم الدكاترة ، سامي بشارة ، وعادل نسيبه ، ويوسف عيتاني ، ونايف حسن ، وأحمد سلامة ، وشفيق قريطم ، وفؤاد قرداحي ، الذين جاءوا الكويت عام ١٩٤٨

و١٩٤٩ ، وعملوا في المستشفى الأميري إضافة إلى هيئة تمريضية وصلت تباعا في الخمسينيات والستينيات .

ولم يقتصر الأمر على هؤلاء الرواد الذين قدموا خبرات بكفاءة عالية ، بل تبعهم عدد آخر كان منهم الدكتور كميل الريس وشقيقه الذي لازم الأمير الراحل الشيخ صباح السالم الصباح منذ الستينيات عندما كان يصطاف في مدينة عاليه اللبنانية .

هذه الإسهامات ، ليس الغرض منها انتقاء أسماء ، بقدر ما توفر لنا من معلومات ومصادر ، بل الهدف هو تسجيل دور الجالية اللبنانية بعطاءاتها ومشاركتها ، في بناء وتطور المجتمع الكويتي ، فهناك قطاع الأعمال الحرة وطبقة المهندسين الذين يربو عددهم على حوالي ٨٠٠ مهندس ورجال الأعمال ، الذين برعوا في هذا المجال وأسسوا العديد من الشركات والمحلات التجارية ، وأصحاب المطاعم جنبا إلى جنب مع إخوانهم الكويتيين والعرب .

المشهد الثقافي المشترك

غنى وتنوع عميق الجذور

المشهد الثقافي المشترك

غنى وتنوع عميق الجذور

في الميدان الثقافي تبدو الكويت ولبنان واحة غنية بالتنوع والاعتراف بالآخر ، وهما نموذجان يجمعهما تراث عميق الجذور بالتماثل في الشأن الإعلامي والثقافي ، يزهوان بخصوبة التجربة الديمقراطية ، وبألوان من الاختلافات الصحية داخل مساحة كل منهما ، فالمشهد الفني والمسرحي والإعلامي اللبناني تجد صداه في منابر وصحف ومسارح الكويت ، كما هو الحضور الإعلامي المتبادل ، فما من حراك ثقافي أو نشاط سياسي ، إلا وتجد أثره عند الآخر ، متفاعلا مع الذات وكأنه لبناني الأصل كويتي الانتماء .

وتاريخ العلاقات الثقافية بين الشعبين يسبق العلاقات التعاونية ، بمعناها الرسمي من اتفاقيات وخلافه ، فالإنتاج الثقافي الكويتي ولا سيما «مجلة العربي» سفيرة الكويت الثقافية في جميع أنحاء العالم العربي ، كانت خير وسيط بين الشعبين ، والحضور الإعلامي اللبناني كان شاهدا وناقلا وحاضنا للتجربة الكويتية بكل أبعادها ومعانيها الثقافية منها والسياسية ، والتواجد الثقافي اللبناني على الساحة الكويتية من خلال الكتاب والصحف والفضائيات له حجمه وحضوره ومحبوه . والتداخل بين الاثنين يكاد لا ينفصل ، بل يتواصل وعبر ولوج الجامعات والمدارس اللبنانية التي كانت محط طموح وأنظار الكثيرين من المواطنين الكويتيين الذي عايشوا الصيغة اللبنانية المنفتحة والمتصدرة ، فكانت إثراء لهذا التمازج بين الطرفين ، الذي استمر لسنوات طويلة ، تعرضا خلالها لمحن

قاسية ، واستطاعا أن يتجاوزاها بتحصين النفس والمراجعة . (والكويت مثل لبنان في مضمون التجربة الثقافية) وقد أبديا حرصا بالتواصل وتوثيق هذه العلاقات التي رسمت فيها قنوات الاتصال وكيفية تعزيزها .

ففي ٢٤ من فبراير عام ١٩٧٢م ، وقع البلدان على اتفاق إعلامي رغبة منهما في توثيق التعاون وتقوية الروابط الأخوية وإدراكا منهما لما لوسائل الإعلام من آثار فعالة في تعزيز روح الإخاء العربي .

تبع ذلك التوقيع على برنامج للتعاون الإعلامي في شهر يوليو لعام ١٩٩٢م ، يلحظ تطوير العلاقات الإعلامية في مجالات الإذاعة والتلفزيون ، ووكالة وتبادل الخبرات وإنتاج البرامج الإذاعية والتلفزيونية .

عام ١٩٩٤م ، جددت الحكومتان اتفاقية برنامج التعاون الإعلامي بصيغة أكثر شمولية تغطي مجالات الإذاعة والتلفزيون ووكالات الأنباء والهندسة الإذاعية والإعلام الداخلي والخارجي والصحافة والنشر .

وفي عام ١٩٩٥ ، جرى توقيع اتفاق للتعاون الثقافي والعلمي بناء على رغبة الطرفين بتقوية روابط الصداقة والتعاون بينهما ، وإدراكا لأهمية التعاون في المجالات الثقافية والتربوية والعلمية والفنية ، يعمل الطرفان على تشجيع التعاون بين بلديهما في مختلف المجالات العلمية والتربوية والثقافية في جميع الوسائل الممكنة وتقديم كل التسهيلات الممكنة لكل ما من شأنه زيادة تفهم ثقافة البلد الآخر وفنه وإقامة مهرجانات فنية وتبادل البرامج والمناهج الخاصة بالتعليم الجامعي والتعليم العالي والاتفاق على تقديم منح دراسية في مختلف مراحل التعليم الجامعي واعطاء التسهيلات الممكنة بما فيها منح التأشيرات لطلاب البلد الآخر الذين يرغبون في الدراسة على نفقتهم الخاصة .

صور من

اتفاقيات التعاون بين الكويت ولبنان

مرسوم
بالموافقة على الاتفاق الإعلامي بين دولة الكويت والجمهورية اللبنانية

نحن صباح السالم الصباح أمير الكويت

بعد الاطلاع على المادة ٧٠ فقرة أولى من الدستور

وبناء على عرض وزير الخارجية ،

وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

رسمنا بالآتي

مادة أولى

ووفق على الاتفاق الإعلامي بين دولة الكويت والجمهورية اللبنانية الموقع في الكويت بتاريخ ٢٧ مارس سنة ١٩٧٢ والمرافق لهذا المرسوم .

مادة ثانية

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا المرسوم ، وعلى رئيس مجلس الوزراء إبلاغه إلى مجلس الأمة ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمير الكويت

صباح السالم الصباح

رئيس مجلس الوزراء

جابر الأحمد الجابر الصباح

وزير الخارجية

صباح الأحمد الجابر الصباح

صدر بقصر السيف في : ١٠ ربيع الأول ١٣٩٢هـ

الموافق : ٢٤ أبريل ١٩٧٢م

إتفاق إعلامي بين
دولة الكويت والجمهورية اللبنانية

إن حكومة دولة الكويت وحكومة الجمهورية اللبنانية ، رغبة منهما في توثيق التعاون وتقوية الروابط الأخوية بينهما .

وحرصا منهما على أن يسهم شعباهما في إقامة صرح حضارة عربية جديرة بماضيها محققة للأهداف والمثل الواحدة ، وإدراكا منهما لما لوسائل الإعلام من آثار فعالة في تعزيز روح الإخاء العربي .

فقد اتفقتا على ما يلي :

المادة الاولى

يعمل الطرفان المتعاقدان على إنماء التعاون الإعلامي بين بلديهما وتعزيزه في مختلف الميادين الإعلامية .

المادة الثانية

يتبادل الطرفان المتعاقدان الأفلام السينمائية والتسجيلية والإعلامية والسياحية وكذلك المطبوعات والنشرات والشرائح الملونة التي تصور معالم البلد الآخر وتقدمه وحضارته .

المادة الثالثة

يعمل الطرفان المتعاقدان على تسهيل وتشجيع إقامة المعارض الفنية والثقافية كما يتبادلان دعوة الفنانين والفرق الموسيقية والمسرحية والفنية .

كما يتبادل الطرفان المتعاقدان زيارات الأشخاص والوفود بهدف تبادل الخبرات والدراسات في المجالات الإعلامية والتعرف على النواحي الإعلامية لدى الطرف الآخر .

المادة الرابعة

يذيع كل من الطرفين المتعاقدين عن طريق الإذاعة الصوتية والمرئية برامج خاصة للتعريف بمظاهر الحياة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية في بلد الطرف المتعاقد الآخر وبصورة خاصة بمناسبة الأعياد الوطنية لكل من الطرفين المتعاقدين .

المادة الخامسة

يشترك الطرفان المتعاقدان في إنتاج البراج الإذاعية والتلفزيونية والسينمائية كلما كان ذلك ممكنا .

المادة السادسة

يتبادل الطرفان المتعاقدان المعلومات والعناصر والخبرات الإذاعية والتلفزيونية والسينمائية بقصد تحسين طرق الإنتاج وتنميته وتطويره ، بما في ذلك تبادل الإداريين والفنيين والإخصائيين من مخرجين ومديري برامج ومساعدين فنيين وغيرهم .

المادة السابعة

يقدم كل طرف من الطرفين المتعاقدين التسهيلات الممكنة لمراسلي الصحف والمنتجين السينمائيين ووكالات الأنباء والإذاعة والتلفزيون التابعين

لبلد الطرف الآخر وذلك تمكينا لهم من أداء واجباتهم المهنية مدة مكوثهم في بلد الطرف الآخر .

المادة الثامنة

يتبادل الطرفان المتعاقدان المعلومات الفنية وغيرها من المعلومات المتعلقة بالسياحة ويشجعان على إقامة المعارض السياحية والمعروضات الفنية والتجارية .

المادة التاسعة

يتبادل الطرفان المتعاقدان الدراسات والأبحاث العلمية والأثرية والإعلامية والمطبوعات والصور وصور المخطوطات والآثار القديمة المكررة والمستنسخة .

المادة العاشرة

ينسق الطرفان المتعاقدان طريقة إحياء التراث العربي ونشره ويقدم كل منهما المعلومات والتسهيلات الممكنة للجانب الآخر لتحقيق هذا الغرض .

المادة الحادية عشرة

يعين كل من الطرفين المتعاقدين ممثلين له مفوضين لوضع برامج تنفيذية ، سنوية أو دورية ، لتنفيذ هذا الاتفاق .

المادة الثانية عشرة

يصادق على هذا الاتفاق حسب القوانين المرعية في بلد كل من

الطرفين المتعاقدين وينفذ من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليه ، ويظل ساري المفعول ما لم يبلغ أحد الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر كتابة برغبته في إنهائه أو تعديله . ولا يكون الإنهاء ساري المفعول إلا بعد مرور سنة واحدة من تاريخ التبليغ .

وقع هذا الاتفاق في الكويت في يوم ١٢ من شهر صفر سنة ١٣٩٢ هجرية الموافق يوم ٢٧ من شهر مارس سنة ١٩٧٢ ميلادية ، من نسختين أصليتين باللغة العربية يحتفظ كل من الطرفين المتعاقدين بواحدة منهما ولكل منهما حجية كاملة .

عن حكومة	**عن حكومة**
الجمهورية اللبنانية	**دولة الكويت**

قانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٥
بالموافقة على اتفاق تعاون اقتصادي واستثمار رؤوس الأموال بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة دولة الكويت

نحن صباح السالم الصباح أمير الكويت

بعد الاطلاع على المادة ٦٥ و ٧٠ من الدستور

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه .

المادة الأولى

ووفق على اتفاق التعاون الاقتصادي واستثمار رؤوس الأموال بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة دولة الكويت والكتابين الملحقين به ، والموقعة جميعا في بيروت في ٢٣ من حزيران (يونيه) سنة ١٩٧٢ والمرافقة نصوصها لهذا القانون .

المادة الثانية

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمير الكويت

صباح السالم الصباح

صدر بقصر السيف في : ٢٠ جمادى الثانية ١٣٩٥هـ

الموافق : ٢٩ يونيو ١٩٧٥م

مذكرة إيضاحية

لمشروع قانون بالموافقة على اتفاق تعاون اقتصادي واستثمار رؤوس الأموال بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة دولة الكويت

تحرص دولة الكويت على توطيد علاقاتها وتقوية روابطها مع الدول العربية الشقيقة وفي سبيل ذلك تعقد الاتفاقات الجماعية أو الثنائية مع هذه الدول للوصول إلى هذه الغاية التي يريدها الشعب العربي في الكويت .

وانطلاقا من ذلك وقعت حكومة دولة الكويت مع حكومة الجمهورية اللبنانية الاتفاق المرافق للتعاون الاقتصادي واستثمار رؤوس الأموال وذلك في بيروت في ٢٢ حزيران (يونية) سنة ١٩٧٢ ويقضي هذا الاتفاق ببذل الجهد لإنماء العلاقات الاقتصادية بين البلدين وإطلاق حرية الاستيراد والتصدير للمنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية والحيوانات الحية ذات المنشأ المحلي في كلا البلدين ،كما تعفى من الرسوم الجمركية ومن الرسوم المماثلة المنتجات الزراعية والحيوانية التي يكون منشؤها بلد أحد الطرفين . أما التفصيلات الجمركية على المنتجات الصناعية فستحدد بجدول خاص تضعه لجنة مشتركة منصوص عليها في الاتفاق ، كما أن المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية سالفة الذكر لاتخضع إلى رسوم داخلية تفوق الرسوم المفروضة على المنتجات المحلية المماثلة أو على موادها الأولية .

أما بالنسبة إلى استثمار رؤوس الأموال فقد نص الاتفاق على أن يشجع الفريقان تحقيق مشاريع التنمية الاقتصادية وإنشاء شركات مختلفة بينهما وبين رعاياهما ، كما نص على أن رؤوس الأموال التي يوظفها أحد

البلدين المتعاقدين أو رعاياه تستفيد في البلد الآخر من مزايا التشجيع والحماية التي تتمتع بها رؤوس الأموال الوطنية .

كما نص الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة من ممثلي الطرفين المتعاقدين لمعالجة الصعوبات التي قد تعترض تنفيذ الاتفاق وتقديم المقترحات الهادفة إلى تحسين وتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين .

والأمر معروض للنظر .

وزير الخارجية

اتفاق تعاون اقتصادي واستثمار رؤوس الأموال بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة دولة الكويت

إن حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة دولة الكويت ، تحدوهما الرغبة في توطيد الروابط الأخوية بين بلديهما ، رغبة منهما في تنمية التبادل التجاري وتوثيق التعاون الاقتصادي بين البلدين قد اتفقتا على ما يلي . .

المادة الأولى

يبذل الطرفان المتعاقدان ما في وسعهما لإنماء العلاقات الاقتصادية بين بلديهما إلى أقصى حد مستطاع وذلك بأن يمنح كل منهما الآخر المعاملة التي تساعد على تحقيق ذلك وفقا لأحكام هذا الاتفاق .

المادة الثانية

تطلق حرية الاستيراد والتصدير بين البلدين للمنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية والحيوانات الحية ذات المنشأ المحلي ، باستثناء المنتجات التي تحظر الأنظمة المحلية استيرادها أو تصديرها .

المادة الثالثة

أ- تعفى من الرسوم الجمركية ومن الرسوم الأخرى المماثلة المنتجات الزراعية والحيوانية التي يكون منشؤها أحد بلدي الفريقين المتعاقدين المستوردة إلى بلد الطرف الآخر .

ب - أما التفصيلات على المنتجات الصناعية فستحدد بجدول خاص تضعه اللجنة المشتركة المنوص عليها في المادة الثالثة عشرة من الاتفاق ويعتبر هذا الجدول جزءا لا يتجزأ من هذا الاتفاق وفقا للكتابين (أ) و(ب) المتبادلين والملحقين بهذا الاتفاق .

المادة الرابعة

لا تخضع المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية المنتجة في بلد أحد الطرفين والمصدرة إلى بلد الطرف الآخر إلى رسوم داخلية تفوق الرسوم المفروضة على المنتجات المحلية المماثلة أو على موادها الأولية في البلد المستورد .

المادة الخامسة

تعتبر المنتجات الصناعية ذات منشأ لبناني أو كويتي إذا كات قيمة المواد الأولية ذات المنشأ العربي وأجور اليد العاملة وتكاليف التصنيع المحلية الأخرى لا تقل عن ٣٠٪ من تكاليف الإنتاج .

المادة السادسة

يجب أن تصحب كل بضاعة تتمتع بالإعفاء وفقا لهذا الاتفاق بشهادة منشأ مصدق عليها من قبل السلطات المختصة في البلد المصدر .

وفيما يتعلق بالمنتجات الصناعية تكون شهادة المنشأ وفقا للنموذج المرفق ربطا .

المادة السابعة

أ- يتعهد الفريقان المتعاقدان بتسهيل تجارة الترانزيت بوسائل النقل جميعها عبر بلديهما وبعدم إخضاع الترانزيت لرسوم جمركية أو رسوم ترانزيت أو أية رسوم أخرى عدا ما هو عادل ومعقول من نفقات مقابل الخدمات الناتجة عن عملية الترانزيت ووفقا للنظم الجمركية المرعية الإجراء في كل من البلدين .

ب- يعمل كل من الفريقين على إبرام اتفاقية منفردة خاصة بأمور النقل الجوي .

التعاون الاقتصادي

المادة الثامنة

يعمل كل من الفريقين المتعاقدين على تشجيع السياحة بين بلديهما .

المادة التاسعة

يشجع الفريقان المتعاقدان تحقيق مشاريع التنمية الاقتصادية من رعوية أي من البلدين المتعاقدين في البلد الآخر وكذلك إنشاء شركات مختلطة بينهما وبين رعاياهما في كلا البلدين .

المادة العاشرة

تستفيد رؤوس الأموال التي يوظفها أحد البلدين المتعاقدين أو رعاياه في البلد الآخر من مزايا التشجيع والحماية التي تتمتع بها رؤوس الأموال الوطنية .

المادة الحادية عشرة

يسمح الفريقان المعاقدان بانتقال رؤوس الأموال التي يوظفها أحد البلدين أو رعاياه في البلد الآخر وأرباحها وفوائدها بحرية تامة بين البلدين وبعملة قابلة للتحويل .

المادة الثانية عشرة

يعمل كل من الفريقين المتعاقدين على منح رعايا الفريق الآخر التسهيلات اللازمة للاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي والمهن الحرة وفقا للأنظمة المرعية في كلا البلدين .

أحكام عامة

المادة الثالثة عشرة

رغبة في السهر على حسن تنفيذ هذا الاتفاق تشكل لجنة مشتركة من ممثلي الفريقين المتعاقدين تجتمع مرة في السنة على الأقل أو بناء على طلب أحد الفريقين .

تكون مهمة اللجنة المشتركة .

أ - معالجة الصعوبات التي قد تعترض تنفيذ هذا الاتفاق .

ب - تقديم المقترحات الهادفة إلى تحسين وتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين .

المادة الرابعة عشرة

يتم التصديق على هذا الاتفاق وفقا للأصول المرعية الإجراء في كل من البلدين ويصبح نافذا بعد انقضاء عشرة أيام على تبادل وثائق التصديق والإبرام . ويعمل به لمدة ثلاث سنوات ويجدد تلقائيا ما لم يبلغ أحد الفريقين الفريق الآخر ، خطيا قبل ثلاثة أشهر على الأقل من نهاية العمل بالاتفاق ، رغبة في تعديله أو إنهاء العمل به .

وقع في بيروت في الثاني والعشرين من حزيران (يونيو) ١٩٧٢ . على نسختين باللغة العربية .

عن حكومة الجمهورية اللبنانية	عن حكومة دولة الكويت
أنور الصباح	خالد العدساني
وزير الاقتصاد الوطني	وزير التجارة والصناعة

قانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٩٦
بالموافقة على اتفاق للتعاون التجاري بين
حكومة دولة الكويت وحكومة الجمهورية اللبنانية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٥م بالموافقة على اتفاق تعاون اقتصادي واستثمار رؤوس الأموال بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة دولة الكويت .

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه .

مادة أولى

ووفق على اتفاق للتعاون التجاري بين حكومة دولة الكويت وحكومة الجمهورية اللبنانية والموقع في بيروت في ١٠ يناير سنة ١٩٩٦ والمرافقة نصوصه لهذا القانون .

مادة ثانية

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمير الكويت

جابر الأحمد الصباح

صدر بقصر بيان في : ٦ ربيع الثاني ١٤١٧هـ

الموافق : ٢١ أغسطس ١٩٩٦م

مذكرة إيضاحية

لمشروع القانون بالموافقة على اتفاق للتعاون التجاري بين حكومة دولة الكويت وحكومة الجمهورية اللبنانية

بتاريخ ٢٢/٦/١٩٧٢ تم التوقيع في بيروت على اتفاق تعاون اقتصادي واستثمار رؤوس الأموال بين حكومة دولة الكويت والحكومة اللبنانية وقد ووفق على الاتفاق المذكور بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٥ .

ورغبة من حكومتي البلدين في توطيد الروابط القومية والتاريخية وتنمية ودفع عملية التبادل التجاري وتوثيق التعاون الاقتصادي بين بلديهما على أساس المنافع المتبادلة والمصالح المشتركة بينهما فقد تم التوقيع على الاتفاق المرافق في مدينة بيروت في ١٠ يناير ١٩٩٦ .

وينص الاتفاق الأخير في مادته الأولى على زيادة وتنويع حجم التبادل التجاري بين الطرفين وإزالة كافة العوائق التي تحول دون ذلك وفقا للأنظمة والقوانين المرعية في كلا البلدين كما ينص في مادته الثانية على السماح باستيراد وتصدير المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية التي منشؤها أحد الطرفين في إطار النظم والقوانين واللوائح السارية في كل البلدين ونص في المادة الثالثة على إعفاء تلك المنتجات والثروات من الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل ، وإعفاء المنتجات الصناعية التي يكون منشؤها أحد الطرفين المتعاقدين والتي يستوردها الطرف الآخر طبقا لما يتم الاتفاق عليه ولا يشمل الإعفاء ما يتم تحصيله مقابل خدمة محددة كرسوم الأرضية والتخزين والنقل والشحن والتفريغ إذا كانت مفروضة على السلع الوطنية .

وعرفت المادة الرابعة من الاتفاق المنتج الصناعي بأنه كل منتج لا تقل تكلفة المواد الأولية واليد العاملة المحلية وتكاليف الإنتاج الأخرى المحلية الداخلة في صنعه عن ٤٠٪ من تكاليف إنتاجه الكلية ، وتضمنت المادة الخامسة من الاتفاق النص على أن يسمح كل طرف للطرف الآخر بالاشتراك في المعارض الدولية الدائمة أو المؤقتة التي تقام على أرضه وتقديم كافة التسهيلات لإقامة هذه المعارض أو المراكز التجارية في حدود القوانين والأنظمة واللوائح المعمول بها في كلا البلدين .

كما نصت المادة السادسة على أن يعمل كل من الطرفين على تشجيع التعاون وتبادل الزيارات بين الغرف التجارية والصناعية وغيرها من المؤسسات المماثلة وكذلك تسهيل منح تأشيرات الدخول لرجال الأعمال من جنسية البلدين .

وأوجبت المادة السابعة بأن المدفوعات المستحقة بإحدى العملات الحرة وأن يتم الدفع عن طريق البنوك التجارية المعتمدة في البلدين .

ونصت المادة الثامنة على تشكيل لجنة مشتركة من ممثلي البلدين تكون مهمتهما تقديم المقترحات التي تؤدي إلى تنمية العلاقات التجارية بينهما وتذليل كافة الصعوبات التي قد تنشأ خلال تنفيذ الاتفاق ووضع جداول المنتجات التي يسري عليها الإعفاء الجمركي .

ومن حيث أن أحكام هذا الاتفاق لا تتعارض مع التزامات دولة الكويت في المجالين العربي والدولي ، وكانت المادة (١٠) منه قد نصت على أن يوضع موضع التنفيذ اعتبارا من تاريخ تبادل التصديق عليه فقد طلبت الجهة المعنية وهي وزارة التجارة والصناعة والتي وقعت هذا الاتفاق نيابة عن حكومة دولة الكويت في ١٠ يناير ١٩٩٦ اتخاذ إجراءات التصديق عليه .

ولما كان الاتفاق المذكور قد تضمن النص على إعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية وكذلك المنتجات الصناعية من الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل على النحو المبين بالمادة الثالثة منه ، كما تضمن النص في المادة التاسعة منه على أن يحل هذا الاتفاق محل الاتفاق الاقتصادي واستثمار رؤوس الأموال بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة دولة الكويت الموقع بين البلدين في ١٩٧٢/٦/٢٢ وذلك في حدود المواضيع التي يعالجها هذا الاتفاق ، وهو الاتفاق الذي تمت الموافقة عليه بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٥ ، لذلك فان الموافقة على الاتفاق المعروض تكون بقانون وتحقيقا لهذا الغرض فقد أعد مشروع القانون المرافق .

اتفاق للتعاون التجاري بين حكومة دولة الكويت و حكومة الجمهورية اللبنانية

إن حكومة دولة الكويت وحكومة الجمهورية اللبنانية (ويشار إليهما فيما يلي بـ «الطرفين المتعاقدين» إذ تحدوهما الرغبة في :

- توطيد الروابط القومية والتاريخية المنبثقة عن إيمان شعبيهما الشقيقين الكويتي واللبناني بالأخوة التي تربطهما .

- تنمية ودفع عجلة التبادل التجاري ، وتوثيق التعاون الاقتصادي بين البلدين على أساس المنافع المتبادلة والمصالح المشتركة بينهما .

اتفقا على ما يلي :

المادة الأولى

يتخذ الطرفان المتعاقدان كل ما من شأنه زيادة وتنويع حجم التبادل التجاري بينهما وإزالة كافة العوائق التي تحول دون ذلك وفقا للأنظمة والقوانين المرعية في كلا البلدين .

المادة الثانية

يسمح الطرفان المتعاقدان باستيراد وتصدير المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية والثروات الطبيعية التي منشؤها أحد الطرفين المتعاقدين إلى الطرف الآخر مباشرة في إطار النظم والقوانين واللوائح السارية في كلا البلدين .

المادة الثالثة

أ- تعفى من الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية التي منشؤها أحد الطرفين .

ب - تعفى من الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل المنتجات الصناعية التي يكون منشؤها أحد الطرفين المتعاقدين والتي يستوردها الطرف الآخر والتي يتم الاتفاق عليها .

ج - لا تعتبر من قبيل الرسوم ما يجبى مقابل خدمة محددة مثل الرسوم الأرضية والتخزين أو النقل أو الشحن أو التفريغ إذا كانت تلك الرسوم مفروضة على السلع الوطنية .

المادة الرابعة

يعتبرمنتجا صناعيا ذا منشأ كويتي أو لبناني لأغراض هذا الاتفاق كل منتج صناعي لا تقل تكلفة المواد الأولية واليد العاملة المحلية وتكاليف الإنتاج المحلية الأخرى الداخلة في صنعه عن ٤٠٪ من تكاليف إنتاجه الكلية على أن ترفق بهذه المنتجات الصناعية المصدرة من بلد أحد الطرفين

المتعاقدين إلى الطرق المتعاقد الآخر شهادة منشأ صادرة عن السلطات المختصة في البلد الآخر .

المادة الخامسة

يسمح كل من الطرفين المتعاقدين للطرف المتعاقد الآخر الاشتراك في المعارض الدولية أو المعارض الدائمة أو المؤقتة التي تقام على أراضيه ، كما يقدم له كافة التسهيلات لإقامة هذه المعارض أو المراكز التجارية ، وذلك في حدود القوانين والأنظمة واللوائح المعمول بها في كل من البلدين .

المادة السادسة

يعمل كل من الطرفين المتعاقدين على تشجيع التعاون وتبادل الزيارات بين الغرف التجارية والصناعية وغيرها من المؤسسات المماثلة ، وكذلك تسهيل منح تأشيرات الدخول لرجال الأعمال من جنسية أحد البلدين باتجاه البلد الآخر .

المادة السابعة

تتم المدفوعات المستحقة طبقا لهذا الاتفاق بإحدى العملات الحرة القابلة للتحويل عن طريق البنوك التجارية المعتمدة في البلدين وفقا للتشريعات والأنظمة الخاصة برقابة عمليات الصرف في كل منهما .

المادة الثامنة

رغبة في تيسير تنفيذ هذا الاتفاق وتسهيل تبادل البضائع والسلع بين البلدين .

اتفق الطرفان المتعاقدان على تشكيل لجنة مشتركة من ممثلي البلدين تكون مهمتها :

أ - تقديم المقترحات التي تؤدي إلى تنمية العلاقات التجارية بين البلدين .

ب - العمل على تذليل كافة الصعوبات التي قد تنشأ خلال تنفيذ هذا الاتفاق .

ج - وضع جداول للمنتجات التي يسري عليها الإعفاء الجمركي المذكور في المادة الثالثة .

د - تجتمع اللجنة المشتركة بناء على طلب أي من الطرفين المتعاقدين في عاصمتي البلدين بالتناوب .

المادة التاسعة

يحل هذا الاتفاق محل اتفاق التعاون الاقتصادي واستثمار رؤوس الأموال بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة دولة الكويت الموقع في بيروت في ٢٢/٦/١٩٧٢م في حدود المواضيع التي يعالجها هذا الاتفاق .

المادة العاشرة

يخضع هذا الاتفاق للتصديق عليه من كلا الطرفين المتعاقدين كل وفق انظمته الدستورية ، ويوضع موضع التنفيذ اعتبارا من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليه .

المادة الحادية عشرة

يسري هذا الاتفاق لمدة عام اعتبارا من تاريخ نفاذه ، ويتجدد تلقائيا لفترات مماثلة ما لم يخطر أحد الطرفين المتعاقدين الطرف المتعاقد الآخر كتابة قبل ثلاثة أشهر من انقضاء المدة الأولى أو أي من المدد اللاحقة برغبته في عدم تحديد الاتفاق .

المادة الثانية عشرة

تظل نصوص هذا الاتفاق سارية المفعول بعد انقضاء العلم به بالنسبة للعقود التجارية المبرمة خلال فترة سريانه التي لم ينجز تنفيذها حتى تاريخ انتهاء العمل به وذلك حتى يتم إنجازها .

وقع هذا الاتفاق في يوم الأربعاء ، بتاريخ ١٩ شعبان ١٤١٦ هجري الموافق ١٠ يناير ١٩٩٦م من نسختين أصليتين باللغة العربية ولكل منهما نفس الحجية .

عن حكومة الجمهورية اللبنانية	**عن حكومة دولة الكويت**
ياسين كامل جابر	**هلال مشاري المطيري**
وزير الاقتصاد والتجارة	**وزير التجارة والصناعة**

محضر اجتماع لتطبيق اتفاق التعاون التجاري الذي تم التوقيع عليه في بيروت بتاريخ ١٩٩٨/٩/٢٠ بين وزير التجارة والصناعة الكويتي عبد العزيز الدخيل وبين وزير الاقتصاد والتجارة اللبناني ياسين جابر كما نشر في صحيفة «النهار» اللبنانية بتاريخ ٢١ سبتمبر (أيلول) ١٩٩٨.

انطلاقا من العلاقات الأخوية بين بلديهما الشقيقين وما يرتبطان به من علاقات مميزة على الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية كافة وتطبيقا لاتفاق التعاون التجارية الموقع بين حكومتي البلدين في ١٠ كانون الثاني وما نصت عليه المادة الثالثة من الاتفاق لجهة الإعفاء من الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى ذات الاثر المماثل بالنسبة للمنتجات الصناعية التي يكون منشؤها أحد الطرفين المتعاقدين والتي يستوردها الطرف الآخر والتي يتم الاتفاق عليها . اتفقنا على ما يلي :

المادة الأولى : تعفى من الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل للمنتجات الصناعية ذات المنشأ الوطني المدرجة في القائمتين المرفقتين (أ) و (ب) والمتفق عليها بموجب محضر الاجتماع الموقع عليه من اللجنة الفنية المشتركة في الكويت بتاريخ ٢-٤-١٩٩٨م ، وذلك بدءا من ١-١-١٩٩٩م .

المادة الثانية : تخفض الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل المفروضة على بقية المنتجات الصناعية لكلا البلدين بنسبة ٢٥ في المائة سنويا بدءا من ١-١-١٩٩٨م ، وتشمل قطاعات الصناعات النفطية والبتروكيميائية والكيميائية ، والمنتجات المعدنية ، والتعدينية غير المعدنية ،

والنسيجية والملبوسات الجلدية ، وصناعة الورق ومنتجات الورق والطباعة والنشر ، وصناعة المواد الغذائية ، والصناعات الخشبية .

المادة الثالثة : يخضع هذا الاتفاق للأحكام المنصوص عنها في اتفاق التعاون التجاري الموقع بين حكومتي البلدين بتاريخ ١٠ كانون الثاني ١٩٩٦م .

مرسوم رقم (٧٢) لسنة ١٩٩٦
بالموافقة على اتفاق ثقافي بين حكومة دولة الكويت وحكومة الجمهورية اللبنانية

بعد الاطلاع على الدستور ،
وبناء على عرض النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ،
وبعد موافقة مجلس الوزراء ،
رسمنا بالآتي

مادة أولى

ووفق على اتفاق ثقافي بين حكومة دولة الكويت وحكومة الجمهورية اللبنانية الموقع بمدينة بيروت بتاريخ ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٩٥ والمرافقة نصوصه لهذا المرسوم .

مادة ثانية

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا المرسوم ، وعلى رئيس مجلس الوزراء إبلاغه إلى مجلس الأمة ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمير الكويت
جابر الأحمد الصباح

رئيس مجلس الوزراء
سعد العبدالله السالم الصباح

النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء
ووزير الخارجية
صباح الأحمد الجابر الصباح

صدر بقصر بيان في : ٤ ذو الحجة ١٤١٦هـ
الموافق : ٢٢ أبريل ١٩٩٦م

اتفاق ثقافي بين

حكومة دولة الكويت وحكومة الجمهورية اللبنانية

رغبة من دولة الكويت والجمهورية اللبنانية - المشار إليهما لاحقا بالطرفين - في تقوية روابط الصداقة والتعاون بينهما ،

وإدراكا لأهمية التعاون بينهما في المجالات الثقافية والتربوية والعلمية والفنية ، فقد اتفقتا على ما يلي :

المادة الأولى

يعمل الطرفان على تشجيع التعاون بين بلديهما في مختلف المجالات العلمية والتربوية والثقافية بجميع الوسائل الممكنة وبخاصة :

١- دعم الصلات بين المؤسسات العلمية والثقافية والفنية القائمة في بلديهما .

٢- تشجيع تنظيم المعارض (المتعلقة بالمؤسسات الواردة في -١-) والمحاضرات وإقامة الندوات العلمية والثقافية في بلد الطرف الآخر .

٣- تبادل الأساتذة للتدريس في مختلف مراحل التعليم العالي ودعوة العلماء والباحثين والمفكرين .

٤- تبادل النتاج الفكري في كلا البلدين .

المادة الثانية

يشجع كل من الطرفين على تقديم كافة التسهيلات الممكنة لكل ما من شأنه زيادة تفهم ثقافة البلد الآخر وفنه عن طريق :

١- الاشتراك في الندوات والمؤتمرات العلمية والفنية التي تعقد في كلا البلدين رغبة في زيادة التعاون بين رجال العلم والفكر والفن .

٢- تنظيم رحلات جماعية متبادلة للأساتذة والطلاب ، وتيسير تبادل الزيارات بين المنظمات العاملة في المجالين الثقافي والعلمي .

٣- العمل على تنسيق ودعم التعاون الثقافي العربي والدولي وبخاصة في المنظمات ذات العلاقة .

المادة الثالثة

يتبادل الطرفان الأفلام العلمية والتربوية والنشرات التي تصدر عن المؤسسات العلمية في كل منهما .

المادة الرابعة

يشجع الطرفان على إقامة مهرجانات فنية في البلد الآخر ، كما يتبادلان دعوة الفنانين والفرق الموسيقية والمسرحية والفنية .

المادة الخامسة

يشجع الطرفان على تبادل البرامج والمناهج الخاصة بالتعليم الجامعي والتعليم العالي في كلا البلدين .

المادة السادسة

تتم معادلة الشهادات والدرجات العلمية التي تمنحها مؤسسات الطرفين العلمية بموجب اتفاقات خاصة تعقد لهذا الغرض مع مراعاة تشريعات كل من البلدين .

المادة السابعة

١- يتفق الطرفان على تقديم منح دراسية كل عام في مختلف مراحل التعليم الجامعي والتعليم العالي في جامعاتهما الرسمية ، وذلك وفق نسب وشروط تحدد سنويا من قبل المراجع المختصة في ضوء القوانين والأنظمة النافذة .

٢- يقدم كل من الطرفين جميع التسهيلات الممكنة بما فيها منح التأشيرات لطلاب البلد الآخر الذين يرغبون في الدراسة على نفقتهم الخاصة وذلك وفقا للقوانين والأنظمة المتبعة في كلا البلدين .

المادة الثامنة

يشجع الطرفان على تضمين المناهج الدراسية لدى كل منهما ما يضمن التعرف إلى تاريخ وجغرافية البلد الآخر .

المادة التاسعة

يشجع الطرفان على عقد دورات ومؤتمرات للأساتذة والمعلمين ليقفوا فيها على تطور بلديهما وليتدارسوا القضايا التربوية والتعليمية .

المادة العاشرة

يتعاون الطرفان من الناحية الثقافية في مجالات الإذاعة والتلفزة : فيشجعان على تبادل الأفلام السينمائية والتلفزيونية الثقافية ، والعلمية والتربوية والوثائقية التي ينتجها كل منهما ، كما يشجعان على تبادل الخبرة وعلى إقامة إنتاج مشترك في ميدان التلفزيون .

المادة الحادية عشرة

يتم وضع برامج تنفيذية دورية لتنفيذ هذا الاتفاق من قبل لجنة مشتركة من البلدين .

المادة الثانية عشرة

فيما لم يرد فيه نص في هذا الاتفاق تسري القوانين والأنظمة الداخلية المعمول بها في كلا البلدين .

المادة الثالثة عشرة

يبرم هذا الاتفاق وفقا للأصول الدستورية في كل من البلدين ويدخل حيز التنفيذ اعتبارا من تاريخ تبادل وثائق الإبرام .

المادة الرابعة عشرة

يسري هذا الاتفاق لمدة خمس سنوات تجدد تلقائيا على التوالي للمدة نفسها ما لم يخطر أحد الطرفين خطيا الطرف الآخر برغبته في تعديله أو إنهاء العمل به قبل انتهاء مدته بستة أشهر على الأقل .

حرر في بيروت ، تاريخ ١٣ كانون الأول ١٩٩٥

نسختين أصليتين يحتفظ كل من الطرفين بنسخة منها

عن حكومة الجمهورية اللبنانية	**عن حكومة دولة الكويت**
وزير الثقافة والتعليم العالي	**وزير الإعلام**
الأستاذ ميشال إده	**ورئيس المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب**
	الشيخ سعود ناصر السعود الصباح

سيرة المؤلف

- الاسم: حمزة سلمان عليان
- المهنة: باحث وأخصائي معلومات وتوثيق
- الجنسية: لبناني
- تاريخ الميلاد: ١٩٥٠/٣/١٠
- العمل الحالي: مدير مركز المعلومات والدراسات - جريدة القبس - الكويت - منذ عام (١٩٧٦) ومازال.
- المؤهل العلمي: المرحلة الجامعية - علوم اجتماعية - الجامعة اللبنانية - بيروت (١٩٧٦)
- اللغات: إنجليزي - فرنسي.
- المؤسسات الصحفية التي عمل بها:
  - مجلة الحوادث (بيروت) ١٩٦٤ - ١٩٧٢م
  - مجلة الدستور (بيروت) ١٩٧٢-١٩٧٤م
  - جريدة السفير (بيروت) ١٩٧٤-١٩٧٦م
  - جريدة القبس (الكويت) ١٩٧٦-٢٠٠٠ ومازال
  - جريدة الخليج (الشارقة) ١٩٩٠م - ٨ أشهر.

  عمل خبيرا في مجال التوثيق بوزارة الاعلام الكويتية لمدة سنة (١٩٩٥م).
- الأعمال الثقافية والإنتاجية:
  - نشر المئات من الأبحاث والدراسات والمقالات في الصحف التي عمل فيها وعمل مسؤولا عن إصدار ملف أسبوعي باسم «قضايا القبس» وساهم بإصدار كتب ومنها كتاب الماسونية الصادر عن جريدة القبس الكويتية، وكتاب «المياه أزمة وصراع» «لكم نفطكم ولنا مياهنا»، الصادر عام ١٩٩٦م وشارك بتأليف موسوعة الثقافة الكويتية الصادرة عن دار سعاد الصباح للنشر عام ١٩٩٧م، وكذلك الإشراف على موسوعة «اعلام الكويت».
  - قام بالعديد من الرحلات الصحفية، أهمها متابعة قضية المياه في كل من تركيا - سوريا - العراق ،وقضية الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠م.
- وضع أول خطة متكاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات وأسس مشروع مكننة المعلومات بواسطة الكمبيوتر في صحيفة القبس منذ عام (١٩٩٤م) والتي تصور كشاف القبس وبنك المعلومات على CD- ROM.

المحتويات

تقديم ٩

تاريخ الدبلوماسية الكويتية في لبنان ١١

- سفراء الكويت في لبنان ١٢

تاريخ الدبلوماسية اللبنانية في الكويت ٣١

- سفراء لبنان في الكويت ٣٢

مسار العلاقات الكويتية - اللبنانية ٤٥

- التشابه في العلاقات ٤٧
- مواقف الكويت من الأزمات اللبنانية ٤٩
- مواقف لبنان من الأزمات الكويتية ٥٠
- الدور السياسي المشترك ٥٨

العلاقات الاقتصادية المشتركة ٦١

- المساعدات - القروض - المنح ٦٤

الجالية اللبنانية في الكويت وعلاقة الكويتيين بلبنان ٧٥

المشهد الثقافي المشترك ٩٣

صور من اتفاقيات التعاون بين الكويت ولبنان ٩٧